معيار التدقيق الدولي ٢٤٠

مسؤوليات المدقق المتعلقة بالإحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية

(نافذ المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترات
التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ أو بعد ذلك)

المحتويات

	الفقرة
المقدمة	
نطاق معيار التدقيق الدولي هذا	١
خصائص الإحتيال	٢-٣
مسؤولية منع الإحتيال والكشف عنه	٤-٨
تاريخ النفاذ	٩
الأهداف	١٠
التعريفات	١١
المتطلبات	
التشكك المهني	١٢-١٤
المناقشات بين أعضاء فريق العملية	١٥
إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة	١٦-٢٤
تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال	٢٥-٢٧
الإستجابات للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال	٢٨-٣٣
تقييم أدلة التدقيق	٣٤-٣٧
عدم قدرة المدقق على الإستمرار في عملية التدقيق	٣٨
التمثيلات المكتوبة	٣٩
الإتصالات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة	٤٠-٤٢
إبلاغ السلطات التنظيمية والتنفيذية	٤٣
التوثيق	٤٤-٤٧

التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى

خصائص الإحتيال..... أ١-أ٦
التشكك المهني..... أ٧-أ٩
المناقشات بين أعضاء فريق العملية..... أ١٠-أ١١
إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة..... أ١٢-أ٢٧
تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال..... أ٢٨-أ٣٢
الإستجابات للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال..... أ٣٣-أ٤٨
تقييم أدلة التدقيق..... أ٤٩-أ٥٣
عدم قدرة المدقق على إكمال عملية التدقيق أ٥٤-أ٥٧
تمثيلات الإدارة..... أ٥٨-أ٥٩
الإتصالات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة..... أ٦٠-أ٦٤
الإتصال مع السلطات التنظيمية والتنفيذية..... أ٦٥-أ٦٧
ملحق ١: أمثلة على عوامل مخاطرة الإحتيال
ملحق ٢: أمثلة على إجراءات تدقيق ممكنة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال
ملحق ٣: أمثلة على الحالات التي تدل على إمكانية الإحتيال

ينبغي قراءة معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالإحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية" في سياق معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ "الأهداف العامة للمدقق المستقل، وإجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية".

المقدمـــة

نطاق معيار التدقيق الدولي هذا

١. يتناول معيار التدقيق الدولي هذا مسؤوليات المدقق المتعلقة بقضايا الإحتيال في تدقيق البيانات المالية. ويتوسع تحديدا في كيفية تطبيق معيار التدقيق الدولي٣١٥ [١] ومعيار التدقيق الدولي٣٣٠ [٢] فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

خصائص الإحتيال

٢. يمكن أن تنشأ الأخطاء في البيانات المالية إما بسبب الإحتيال أو الخطأ. والعامل الذي يميز بين الإحتيال والخطأ هو ما إذا كان الإجراء الأساسي الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود.

٣. ورغم أن الإحتيال هو مفهوم قانوني واسع لأهداف معايير التدقيق الدولية، غير أن المدقق معني بالإحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية. وهناك نوعان من البيانات الخاطئة المقصودة ذات الصلة بالمدقق – البيانات الخاطئة الناتجة عن تقرير مالي إحتيالي، والبيانات الخاطئة الناتجة عن سوء تخصيص الأصول. ورغم أن المدقق قد يشك أو يحدد، في حالات نادرة، وقوع الإحتيال، إلا أنه لا يقوم بعمل تحديدات قانونية فيما إذا كان الإحتيال قد حصل بالفعل. (المرجع: الفقرة أ١-أ٦)

مسؤولية منع الإحتيال والكشف عنه

٤. إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الإحتيال تقع على الأشخاص المكلفين بالحوكمة في المنشأة وإدارتها. ومن المهم أن تشدد الإدارة، والتي تشرف على أولئك المكلفين بالحوكمة، بشكل قوي على منع الإحتيال مما قد يقلل من فرص وقوع الإحتيال وردعه بحيث يمكن إقناع الأفراد بعدم إرتكاب الإحتيال بسبب احتمالية الكشف عنه وفرض العقاب. وذلك ينطوي على إلتزام بخلق ثقافة من الأمانة والسلوك الأخلاقي التي يمكن تعزيزها بإشراف نشط من قبل أولئك المكلفين بالحوكمة. وتعتبر الرقابة من خلال المكلفين بالحوكمة متضمنة إحتمالية تجاوز أنظمة الرقابة أو التأثير غير المناسب على عملية إعداد التقارير المالية، مثل جهود الإدارة في إدارة الأرباح من أجل التأثير على إدراك المحللين لأداء وربحية المنشأة.

[١] معيار التدقيق الدولي ٣١٥ " تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها".
[٢] معيار التدقيق الدولي ٣٣٠ " إستجابة المدقق للمخاطر المقيمة".

مسؤوليات المدقق

٥. يقع على عاتق المدقق الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ. وبسبب القيود المتأصلة في التدقيق، هناك مخاطرة لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم إكتشافها رغم أنه يتم التخطيط للتدقيق وتنفيذه بالشكل الصحيح وفقاً لمعايير التدقيق الدولية[٣].

٦. كما هو وارد في معيار التدقيق الدولي ٢٠٠[٤]، تكون الآثار المحتملة للقيود الكامنة كبيرة بشكل خاص في حالة الخطأ الناتج عن الاحتيال.إن مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الإحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الخطأ لأن الإحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق مصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها إلى المدقق. وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ. ويمكن أن يؤدي التواطؤ إلى أن يعتقد المدقق بأن دليل التدقيق مقنع في حين أنه في الحقيقة غير صحيح. إن قدرة المدقق على كشف الإحتيال يعتمد على عوامل معينة مثل براعة مرتكب الإحتيال، ومدى تكرار ونطاق التلاعب، ودرجة التواطؤ المعنية، والحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، والمناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطين. وفي حين أن المدقق قد يكون قادراً على تحديد الفرص المحتملة لإرتكاب الإحتيال، إلا أنه يصعب عليه تحديد ما إذا كانت البيانات الخاطئة في مجالات الحكم مثل التقدير المحاسبي تسبب بها الإحتيال أم الخطأ.

٧. علاوة على ذلك، فإن مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن إحتيال الإدارة هي أكبر من مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن إحتيال الموظف لأن الإدارة عادة ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية أو عرض معلومات مالية إحتيالية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الإحتيال المشابهة من قبل موظفين آخرين.

٨. عند الحصول على تأكيد معقول، يكون المدقق مسؤولاً عن الحفاظ على تشكك مهني أثناء عملية التدقيق، آخذا بعين الإعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة ومدركا حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لإكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في سياق الكشف عن الإحتيال. إن المتطلبات الواردة في هذا المعيار يُقصد منها مساعدة المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال وفي تصميم إجراءات للكشف عن هذه البيانات الخاطئة.

---

[٣] معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ "الأهداف العامة للمدقق المستقل، وإجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، الفقرة [أ٣٧].

[٤] معيار التدقيق الدولي ٢٠٠، الفقرة أ٥١.

تاريخ النفاذ

٩. يعتبر هذا المعيار نافذ المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترات التي تبدأ بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ أو بعد ذلك.

الأهداف

١٠. تتلخص أهداف المدقق فيما يلي:-

(أ) تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية بسبب الإحتيال؛

(ب) الحصول على ما يكفي من أدلة مناسبة حول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة؛ و

(ج) الإستجابة بشكل مناسب للإحتيال أو الإحتيال المشتبه به المحدد خلال التدقيق.

التعريفات

١١. لأهداف معايير التدقيق الدولية، يكون للمصطلحات التالية المعاني المبينة أدناه:-

(أ) الإحتيال (Fraud)- هو فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية.

(ب) عوامل مخاطرة الإحتيال (Fraud risk factors)- الأحداث أو الظروف التي تشير إلى دافع ما أو ممارسة ضغط معين لإرتكاب الإحتيال أو إتاحة فرصة لإرتكاب الإحتيال.

المتطلبات

التشكك المهني

١٢. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٢٠٠[٥]، يجب على المدقق أن يتخذ التشكك المهني أثناء التدقيق، مدركاً إحتمال أنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال، بالرغم من خبرة المدقق السابقة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة إدارة المنشأة والمكلفين بالحوكمة. (المرجع: الفقرة أ٧-أ٨).

١٣. وما لم يكن لدى المدقق سبباً للإعتقاد بخلاف ذلك، فإنه قد يقبل بالسجلات والمستندات على أنها حقيقية. لكن إذا تسببت ظروف تم تحديدها أثناء التدقيق في أن يعتقد المدقق بأن وثيقة ما ليست صحيحة أو أن شروطاً في المستند قد تم تعديلها لكن لم يتم الإفصاح عنها إلى المدقق، فإنه ينبغي على المدقق إجراء المزيد من التحقيقات.

١٤. ينبغي أن يبحث المدقق في أوجه عدم الإتساق عندما تكون الإجابات غير متسقة على تساؤلات الإدارة أو أولئك المكلفون بالحوكمة.

[٥] معيار التدقيق الدولي الفقرة ١٥.

المناقشات بين أعضاء فريق العملية

١٥. يقتضي معيار التدقيق الدولي ٣١٥ إجراء مناقشات بين أعضاء فريق العملية وأن يحدد شريك العملية المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى أعضاء الفريق الذين لا يشاركون في المناقشات[٦]. كما يجب أن تركز المناقشات بشكل محدد على كيفية قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال وأين يمكن أن توجد مثل هذه الأخطاء في البيانات المالية، بما في ذلك كيف يمكن أن يحدث الإحتيال. وتجري المناقشات دون إعتبار لمعتقدات أعضاء فريق العملية بأن الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة يتصفون بالأمانة والنزاهة. (المرجع: الفقرة أ١٠-أ١١).

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة

١٦. عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة لفهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، التي يقتضيها معيار التدقيق الدولي ٣١٥ [٧]، ينبغي أن ينفذ المدقق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات ١٧-٢٤ للحصول على المعلومات بقصد إستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

الإدارة والآخرون ضمن المنشأة

١٧. يجب على المدقق إجراء إستفسارات من الإدارة فيما يتعلق بما يلي:-

(أ) تقييم الإدارة لمخاطرة احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال؛ بما في ذلك طبيعة هذه التقييمات ونطاقها وتكرارها؛ (المرجع: الفقرات أ١٢-أ١٣)

(ب) أسلوب الإدارة في التحديد والإستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة بما في ذلك أية مخاطر معينة للإحتيال حددتها الإدارة أو تم إبلاغها بها، أو أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات التي يمكن أن توجد لها مخاطرة الإحتيال؛ (المرجع: الفقرات أ١٤)

(ج) إتصال الإدارة، إن وجد، مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بأساليبها في تحديد مخاطر الإحتيال في المنشأة والإستجابة لها؛ و

(د) إتصال الإدارة، إن وجد، مع الموظفين فيما يتعلق بآرائهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.

١٨. يجب على المدقق عمل إستفسارات للإدارة وللرقابة الداخلية وللآخرين داخل المنشأة حسبما هو مناسب لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي إحتيال فعلي أو مشكوك فيه يؤثر على المنشأة. (المرجع: الفقرات أ١٥-أ١٧)

١٩. بالنسبة لتلك المنشآت التي يكون فيها قسم تدقيق داخلي، يجب على المدقق عمل إستفسارات

---

[٦] معيار التدقيق الدولي ٣١٥، الفقرة ١٠.

[٧] معيار التدقيق الدولي ٣١٥، الفقرة ٥-٢٤.

للتدقيق الداخلي لتحديد ما إذا كان لديه معرفة بأي إحتيال فعلي أو مشكوك فيه أو مزعوم يؤثر على المنشأة، وللحصول على آرائه حول مخاطر الإحتيال. (المرجع: الفقرة أ١٨).

المكلفون بالحوكمة

٢٠. ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة[٨]، فإنه يجب على المدقق الحصول على فهم لكيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة الإشراف على عمليات الإدارة لتحديد والإستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة والرقابة الداخلية التي أنشأتها الإدارة لتخفيف هذه المخاطر. (المرجع: الفقرة أ١٩-أ٢١).

٢١. يجب على المدقق عمل إستفسارات لأولئك المكلفين بالحوكمة لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي إحتيال فعلي أو مشكوك فيه أو مزعوم يؤثر على المنشأة. وتجري هذه الإستفسارات جزئيا لدعم الإجابات على تساؤلات الإدارة.

العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة المحددة

٢٢. ينبغي أن يقيّم المدقق ما إذا تشير العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تم تحديدها في أداء الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بحسابات الإيرادات، إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

معلومات أخرى

٢٣. ينبغي أن ينظر المدقق فيما إذا كانت المعلومات الأخرى التي يحصل عليها تشير إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال. (المرجع: الفقرة أ٢٢).

تقييم عوامل مخاطر الإحتيال

٢٤. ينبغي على المدقق أن يقيم فيما إذا كانت المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإجراءات الأخرى لتقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة المنفذة تشير إلى وجود واحد أو أكثر من مخاطر الإحتيال. وفي حين قد لا تشير عوامل مخاطر الإحتيال بالضرورة إلى وجود الإحتيال، إلا أنها كثيراً ما كانت توجد ضمن الظروف التي تحدث فيها عمليات الإحتيال ولذلك فإنها قد تشير إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. (المرجع: الفقرة أ٢٣-أ٢٧).

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

٢٥. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي٣١٥، ينبغي على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحساب والإفصاحات[٩].

٢٦. عند تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، يتعين على المدقق بناءاً على افتراض وجود مخاطر إحتيال في الإعتراف بالإيرادات، تقييم أي أنواع الإيرادات أو معاملات

[٨] معيار التدقيق الدولي ٢٦٠ " الإتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة" الفقرة ١٣.

[٩] معيار التدقيق الدولي ٣١٥ الفقرة ٢٥.

الإيراد أو الإثباتات تؤدي إلى نشوء هذه المخاطر. وتحدد الفقرة ٤٧ الوثائق المطلوبة عندما يخلص المدقق إلى أن الافتراض غير مطبق في الظروف العملية ولا يحدد بناءاً على ذلك الإعتراف بالمخاطر على أنها أحد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. (المرجع: الفقرات أ٢٨-أ٣٠).

٢٧. ينبغي أن يعامل المدقق تلك المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال على أنها مخاطر هامة وعليه، وإلى الحد الذي لم يطبق به ذلك، يتعين أن يحصل المدقق على فهم لأنظمة الرقابة ذات العلاقة في المنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة، المرتبطة بهذه المخاطر. (المرجع: الفقرات أ٣١-أ٣٢).

الإستجابات للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

الإستجابات الكلية

٢٨. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٣٣٠، يجب على المدقق تحديد الإستجابات الكلية لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية. (المرجع: الفقرة أ٣٣)[١٠].

٢٩. عند تحديد الإستجابات الكلية لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيّمة بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية يجب على المدقق:-

(أ) تعيين الموظفين والإشراف عليهم آخذاً بعين الإعتبار معرفة ومهارات وقدرات الأفراد الذين سيوكل إليهم مسؤوليات عملية هامة وتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال فيما يخص العملية؛ (المرجع: الفقرات أ٣٤-أ٣٥)؛

(ب) تقييم فيما إذا كان إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المنشأة وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة قد يشير إلى إعداد التقارير المالية الإحتيالية الناتجة عن جهود الإدارة في إدارة الأرباح؛ و

(ج) إدخال عنصر عدم التنبؤ في إختيار طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق. (المرجع: الفقرة أ٣٦).

إجراءات التدقيق إستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيّمة بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات

٣٠. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٣٣٠، ينبغي على المدقق تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب طبيعتها وتوقيتها ونطاقها للمخاطر المقيمّة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات[١١]. (المرجع: الفقرات أ٣٧-أ٤٠).

إجراءات التدقيق إستجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

٣١. إن الإدارة في وضع خاص لإرتكاب الإحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد بيانات مالية إحتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافاً لذلك تبدو أنها تعمل

[١٠] معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، الفقرة ٥.

[١١] معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، الفقرة ٦.

بفاعلية. وبينما يختلف مستوى مخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة من منشأة لأخرى، إلا أن المخاطرة برغم ذلك موجودة في جميع المنشآت. وبسبب الطريقة غير المتنبأ بها التي يمكن أن يحدث فيه هذا التجاوز، فهي مخاطرة خطأ جوهري بسبب الإحتيال وتعتبر بالتالي مخاطرة هامة.

٣٢. بغض النظر عن تقييم المدقق لمخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة، ينبغي على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق بهدف:-

(أ) إختبار ملائمة القيود في دفتر اليومية المسجلة في دفتر الأستاذ العام والتعديلات الأخرى التي أجريت عند إعداد البيانات المالية؛ وفي تصميم وأداء إجراءات التدقيق لمثل هذه الإختبارات، ينبغي على المدقق:-

(١) طرح إستفسارات على الأفراد المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية حول الأنشطة غير المناسبة أو غير العادية المتعلقة بمعالجة القيود اليومية والتعديلات الأخرى؛

(٢) إختيار قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي تجري في نهاية فترة إعداد التقارير؛ و

(٣) دراسة الحاجة لإختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى خلال الفترة. (المرجع: الفقرات أ٤١-أ٤٤).

(ب) مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الإنحرافات وتقييم ما إذا كانت الظروف التي تؤدي إلى الإنحراف، إن وجدت، تمثل مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال. وفي أداء هذه المراجعة، يتعين على المدقق:-

(١) تقييم ما إذا كانت الأحكام والقرارات المتخذة من قبل الإدارة في إجراء التقديرات المحاسبية والمشمولة في البيانات المالية، حتى وإن كانت معقولة كلا على حدة، تشير إلى انحراف محتمل من قبل إدارة المنشأة يمكن أن يشكل مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال. وإن كان الحال كذلك فإنه ينبغي على المدقق إعادة تقييم التقديرات المحاسبية المأخوذة ككل؛ و

(٢) إجراء مراجعة بأثر رجعي لأحكام وافتراضات الإدارة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة الظاهرة في البيانات المالية للسنة السابقة. (المرجع: الفقرات أ٤٥-أ٤٧).

(ج) بالنسبة للمعاملات الهامة التي تعتبر خارج نطاق السياق العادي لأعمال المنشأة أو التي خلافاً لذلك تبدو غير عادية بناءاً على فهم المدقق للمنشأة وبيئتها والمعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها أثناء التدقيق فإنه ينبغي أن يقيم المدقق ما إذا كان الأساس التجاري (أو نقص وجوده) للمعاملات يشير إلى إمكانية الدخول فيها للمشاركة في إعداد تقارير مالية إحتيالية أو لإخفاء سوء تخصيص الأصول. (المرجع: الفقرة أ٤٨).

٣٣. ينبغي أن يحدد المدقق، من أجل الإستجابة للمخاطر المحددة المتمثلة في تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة، فيما إذا كان بحاجة لتنفيذ إجراءات تدقيق أخرى بالإضافة إلى تلك المشار إليها بالتحديد أعلاه (أي عندما يكون هناك مخاطر إضافية محددة لتجاوز الإدارة غير مغطاة كجزءٍ من الإجراءات المنفذة لتناول المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ٣٢).

تقييم أدلة التدقيق (المرجع: الفقرة أ٤٩)

٣٤. ينبغي أن يقيم المدقق فيما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي يتم أداؤها في نهاية التدقيق عند تكوين إستنتاج شامل حول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل متسقة مع فهم المدقق للمنشأة وبيئتها تشير إلى مخاطر مسبقة غير محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. (المرجع: الفقرة أ٥٠).

٣٥. عندما يحدد المدقق بيان خاطئ فإنه ينبغي أن يقيم فيما إذا كان هذا الخطأ يشير إلى الإحتيال. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر فإنه ينبغي أن يقيم المدقق المدلولات الضمنية لهذا الخطأ فيما يتعلق بجوانب أخرى من التدقيق، وخصوصاً موثوقية تمثيلات الإدارة، مدركاً أن حادثة الإحتيال من غير المحتمل أن تكون حادثة منعزلة. (المرجع: الفقرة أ٥١).

٣٦. في حال حدد المدقق بيان خاطئ، سواء كان هاماً أم لا، وكان لديه سبب ليعتقد بأن الخطأ هو نتيجة أو يمكن أن يكون نتيجة للإحتيال وأن الإدارة (وتحديدا الإدارة العليا) متورطة في ذلك فإنه ينبغي على المدقق إعادة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال وأثرها الناجم على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق للإستجابة للمخاطر المقيّمة. كما يتعين على المدقق أيضاً دراسة فيما إذا كانت الظروف أو الحالات تشير إلى مؤامرة محتملة تتعلق بالموظفين أو الإدارة أو أطراف ثالثة عند إعادة النظر في موثوقية الأدلة التي تم الحصول عليها سابقاً. (المرجع: الفقرة أ٥٢).

٣٧. عندما يؤكد المدقق أو يكون غير قادر على التوصل إلى تحديد فيما إذا كانت البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية نتيجة للإحتيال فإن على المدقق تقييم المدلولات الضمنية للتدقيق. (المرجع: الفقرة أ٥٣).

عدم قدرة المدقق على الإستمرار في العملية

٣٨. في حال واجه المدقق، نتيجة خطأ ناجم عن إحتيال أو إحتيال مشتبه به، ظروفا إستثنائية تشكك في قدرة المدقق على الإستمرار في أداء التدقيق، ينبغي على المدقق:-

(أ) تحديد المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه، بما في ذلك "ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم المدقق بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق"، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية؛

(ب) أن ينظر فيما إذا كان من المناسب أن ينسحب من العملية، حيث يكون الإنسحاب من مشروع بموجب قانون ملائم؛ و

(ج) وفي حال انسحاب المدقق يجب:-

(١) مناقشة إنسحاب المدقق من العملية والأسباب التي دعته للإنسحاب مع المستوى الإداري المناسب ومع أولئك المكلفين بالحوكمة؛ و

(٢) تحديد فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب تعيين عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك. (المرجع: الفقرات أ٥٤-أ٥٧)

التمثيلات المكتوبة

٣٩. يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات خطية من الإدارة وعندما يكون مناسباً أولئك الملكفين بالحوكمة بأنها:-

(أ) تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة عليها لمنع واكتشاف الإحتيال؛

(ب) أفصحت للمدقق عن نتائج تقييم الإدارة للمخاطرة بأن البيانات المالية قد تشمل أخطاء جوهرية نتيجة للإحتيال؛

(ج) بأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بالإحتيال أو الإحتيال المشكوك فيه الذي يؤثر على المنشأة و يشمل:-

(١) الإدارة؛

(٢) الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية؛ أو

(٣) الآخرين، حيث من الممكن أن يكون للإحتيال أثر هام على البيانات المالية؛ و

(د) بأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية ادعاءات بوجود إحتيال أو إحتيال مشكوك فيه يؤثر على البيانات المالية للمنشأة والتي أبلغ عنها موظفون أو موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون. (المرجع: الفقرةأ٥٨- أ٥٩).

الإتصالات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة

٤٠. إذا حدد المدقق إحتيالاً أو حصل على معلومات تفيد باحتمال وجود إحتيال فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور في أسرع وقت ممكن إلى المستوى المناسب من الإدارة من أجل إبلاغ أولئك الذين تقع على عاتقهم مسؤولية رئيسية في منع الإحتيال والكشف عنه بالمسائل التي تكون ذات صلة بمسؤولياتهم. (المرجع: الفقرة أ٦٠).

٤١. ما لم يكن جميع أولئك المكلفون بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة، وفي حال حدد المدقق أو إشتبه بوجود إحتيال متعلق بما يلي:-

(أ) الإدارة؛

(ب) الموظفون الذين يقومون بأدوار هامة في الرقابة الداخلية؛ أو

(ج) الآخرين، حيث من الممكن أن يكون للإحتيال أثر هام على البيانات المالية،

فإنه ينبغي أن يبلغ المدقق هذه المسائل إلى أولئك المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب. وفي حال إشتبه المدقق بحدوث إحتيال يرتبط بالإدارة، فعليه أن يبلغ هذه الشكوك إلى أولئك المكلفين بالحوكمة ومناقشتهم بشأن طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق اللازمة لإستكمال التدقيق. (المرجع: الفقرات أ٦١-أ٦٣).

٤٢. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٢٦٠ "الإتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة"، فإنه ينبغي أن يبلغ المدقق المكلفين بالحوكمة أي مسائل أخرى متعلقة بالإحتيال تُعتبر، من وجهة نظر المدقق، ذات صلة بمسؤولياتهم. (المرجع: الفقرة أ٦٤).

إبلاغ السلطات التنظيمية والتنفيذية

٤٣. في حال حدد المدقق إحتيالاً ما أو إشتبه بحدوثه فإنه ينبغي أن يحدد المدقق فيما إذا كانت هناك مسؤولية بالإبلاغ عن حدوث الإحتيال أو الإشتباه به إلى طرف خارج المنشأة. ورغم أن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العملاء قد يعيق مثل هذا الإبلاغ، فإن المسؤوليات القانونية للمدقق قد تبطل واجب السرية في بعض الظروف. (المرجع: الفقرات أ٦٥-أ٦٧).

التوثيق

٤٤. يجب على المدقق أن يشمل ما يلي في وثائق التدقيق[١٢] أن يشمل التوثيق فهم المدقق للمنشأة وبيئتها وتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية حسبما يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣١٥ [١٣] ما يلي:-

(أ) القرارات الهامة التي تم التوصل لها أثناء المناقشة بين أعضاء فريق العملية فيما يتعلق بقابلية اشتمال البيانات المالية على الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال؛ و

(ب) المخاطر المحددة والمقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات.

٤٥. يجب أن يشمل التوثيق إستجابات المدقق للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي٣٣٠ [١٣] ما يلي:-

(أ) الإستجابات الكلية للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية وطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق، وصلة هذه الإجراءات بالمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات؛ و

(ب) نتائج إجراءات التدقيق، بما في ذلك الإجراءات المصممة لمعالجة مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

---

[١٢] معيار التدقيق الدولي ٢٣٠ " وثائق التدقيق" الفقرة ٨-١١، والفقرة أ٦.

[١٣] معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، الفقرة ٣٣.

[١٤] معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، الفقرة ٢٨.

٤٦. يجب على المدقق توثيق الإتصالات بشأن الإحتيال مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة والمنظمين وغيرهم.

٤٧. عندما يكون المدقق قد إستنتج أن الإفتراض بوجود مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تتعلق بالإعتراف بالإيراد لا ينطبق في ظل الظروف العملية، فإن على المدقق أن يشمل وثائق التدقيق لأسباب ذلك الإستنتاج.

***

التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى

خصائص الإحتيال (المرجع: الفقرة ٣)

أ١. ينطوي الإحتيال (سواءً كان على شكل إعداد تقارير مالية إحتيالية أو تخصيص الأصول) على دافع ما أو ممارسة ضغط لإرتكاب الإحتيال وفرصة ملحوظة للقيام بذلك ووجود تبرير معين لذلك. وعلى سبيل المثال:-

- يمكن أن توجد دوافع أو ضغوط لإعداد تقارير مالية إحتيالية عندما تكون الإدارة خاضعة لضغوطات من مصادر خارج المنشأة أو داخلها لتحقيق نسبة مستهدفة (وأحيانا غير واقعية) من الأرباح أو الدخل المالي- وخصوصا أن عواقب إخفاق الإدارة في تلبية الأهداف المالية يمكن أن تكون كبيرة. وعلى نحو مماثل، فقد يكون لدى الأفراد ما يدفعهم إلى سوء تخصيص الأصول، تمثل الأفراد الذين يعيشون بطريقة تتجاوز ما يمكن أن توفره أوضاعهم المادية.
- يمكن أن توجد فرصة ملحوظة لإرتكاب الإحتيال عندما يعتقد الفرد بأنه لا يمكن تجاوز الرقابة الداخلية، وذلك لأن الفرد (على سبيل المثال) في موضع ثقة أو لديه معرفة بنقاط الضعف المحددة في الرقابة الداخلية.
- يمكن أن يكون الأفراد قادرون على تبرير إرتكاب فعل إحتيالي ما. فبعض الأفراد يملكون سلوكاً أو صفة أو مجموعة من القيم الأخلاقية التي تسمح لهم بإرتكاب فعل مضلل عن قصد منهم ودراية. وحتى الأفراد الأمناء يمكنهم إرتكاب الإحتيال في بيئة تفرض ما يكفي من الضغوط عليهم.

أ٢. ينطوي إعداد التقارير المالية الإحتيالية على أخطاء مقصودة بما في ذلك حذف مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية لخداع مستخدمي البيانات المالية. ويمكن أن تنجم عن جهود الإدارة التي تبذلها في إدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية من خلال التأثير على إدراكهم لأداء المنشأة وربحيتها. وقد تبدأ إدارة هذه الأرباح بإجراءات ضيقة النطاق أو تعديل غير مناسب على الافتراضات والتغيرات التي تجريها الإدارة على الأحكام. ويمكن أن تقود هذه الضغوط والدوافع إلى زيادة هذه الإجراءات إلى الحد الذي ينتج عنه إعداد تقارير مالية إحتيالية. ويمكن أن يحدث مثل هذا الموقف عندما تتخذ الإدارة (بسبب الضغوط في تلبية توقعات السوق أو رغبة في زيادة التعويضات على أساس الأداء)، مواقف معينة عن قصد منها تؤدي إلى إعداد

تقارير مالية إحتيالية من خلال تحريف البيانات المالية إلى حد بعيد. وفي بعض المنشآت، يمكن تحفيز الإدارة لتخفيض الأرباح بمبلغ هام لتقليل الضريبة أو تضخيم الأرباح لضمان تمويل البنك.

أ٣. يمكن إعداد التقارير المالية الإحتيالية من خلال ما يلي:-

- التلاعب أو التزييف (بما في ذلك التزوير) أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق الداعمة التي أعدت منها البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو الحذف المتعمد لأحداث أو معاملات أو معلومات هامة أخرى منها.
- سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ أو التصنيف أو طريقة العرض أو الإفصاح.

أ٤. كثيراً ما تتضمن التقارير المالية الإحتيالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة التي قد تظهر خلافاً لذلك أنها تعمل بفاعلية، ومن الممكن أن ترتكب الإدارة التي تتجاوز أنظمة الرقابة الإحتيال بإستخدام أساليب مختلفة ومنها على سبيل المثال ما يلي:-

- تسجيل قيود وهمية في دفتر اليومية، وخصوصا بالقرب من نهاية الفترة المحاسبية للتلاعب بالنتائج التشغيلية أو تحقيق أهداف أخرى.
- تعديل الإفتراضات بشكل غير مناسب وتغيير الأحكام المستخدمة لتقدير الأرصدة المحاسبية.
- إغفال أو تقديم أو تأخير الإعتراف في البيانات المالية بالأحداث والمعاملات التي تمت أثناء فترة إعداد التقارير.
- إخفاء أو عدم الإفصاح عن حقائق قد تؤثر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية.
- الدخول في معاملات معقدة مهيكلة لتحريف المركز المالي أو الأداء المالي للمنشأة.
- تغيير السجلات والشروط الخاصة بالمعاملات الهامة وغير العادية.

أ٥. يتضمن سوء تخصيص الأصول سرقة أصول المنشأة، وكثيراً ما يقوم به الموظفون بمبالغ صغيرة نسبيا أو غير هامة، إلا أنه قد يشمل أيضاً المدراء الذين هم عادة أكثر قدرة على إخفاء حالات سوء التخصيص بطرق يصعب إكتشافها. ومن الممكن أن يتم سوء تخصيص الأصول بطرق عدة، بما في ذلك:-

- سرقة المقبوضات (على سبيل المثال إختلاس تحصيلات الذمم المدينة أو تحويل المقبوضات فيما يتعلق بالحسابات المشطوبة إلى حسابات مصرفية خاصة).
- سرقة أصول فعلية أو ملكية فكرية (مثل سرقة المخزون السلعي للإستعمال الشخصي أو البيع، أو سرقة الخردة لإعادة بيعها، أو التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل دفع أموال).

- التسبب في أن تدفع المنشأة مقابل بضائع وخدمات لم يتم إستلامها (على سبيل المثال دفعات لبائعين وهميين أو رشاوى تدفع للذين يقومون بالبيع لوكلاء الشراء للشركة مقابل تضخيم الأسعار أو دفعات لموظفين وهميين).
- إستخدام أصول المنشأة للإستعمال الشخصي (على سبيل المثال إستخدام أصول المنشأة كضمان لقرض شخصي أو قرض لطرف ذي علاقة).

كثيراً ما يرافق سوء تخصيص الأصول سجلات أو مستندات غير صحيحة أو مضللة من أجل إخفاء حقيقة أن الأصول ناقصة أو تم رهنها بدون تفويض مناسب.

الإعتبارات الخاصة بمنشآت القطاع العام

أ٦. يمكن أن تكون مسؤوليات مدقق القطاع العام المتعلقة بالإحتيال ناتجة عن القانون والتنظيم، أو أي صلاحيات أخرى مطبقة على منشآت القطاع العام أو المشمولة بشكل منفصل في تكليف المدقق. وتبعا لذلك، قد لا تقتصر مسؤوليات مدقق القطاع على دراسة مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية بل قد تشمل أيضاً مسؤولية أوسع لدراسة مخاطر الإحتيال.

التشكك المهني (المرجع: الفقرات ١٢-١٤)

أ٧. التشكك المهني يتطلب الحفاظ على موقف التشكك المهني تساؤلاً مستمراً ما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحي بأنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال. ويشمل ذلك دراسة موثوقية المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق وأنظمة الرقابة على إعدادها والحفاظ عليها حيث يكون ذلك مناسبا. وبسبب خصائص الإحتيال، يعتبر موقف المدقق الخاص بالتشكك المهني ذو أهمية خاصة عند دراسة مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

أ٨. رغم أنه لا يتوقع من المدقق تجاهل الخبرة السابقة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة إدارة المنشأة والمكلفين بالحوكمة، إلا أن موقف المدقق الخاص بالتشكك المهني ذو أهمية خاصة في دراسة مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال لأنه قد تحدث تغيرات في الظروف.

أ٩. كما هو موضح في معيار التدقيق الدولي ٢٠٠، قلما يشمل التدقيق الذي يتم أداؤه حسب معايير التدقيق الدولية توثيق المستندات، كما أن المدقق ليس مدرباً أو يتوقع منه أن يكون خبيراً في مثل هذا التوثيق[١٥]. لكن إذا حدد المدقق حالات تجعله يعتقد بأن وثيقة ما ليست صحيحة أو أن شروطاً في المستند تم تعديلها لكن لم يتم الإفصاح عنها للمدقق، فقد تشمل الإجراءات المحتملة لمزيد من البحث والتقصي ما يلي:-

- التأكيد مباشرة مع طرف ثالث.
- إستخدام عمل خبير لتقييم صحة الوثيقة.

[١٥] معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ الفقرة أ٤٧.

المناقشات بين أعضاء فريق العملية (المرجع: الفقرة ١٥)

أ١٠. إن مناقشة قابلية اشتمال البيانات المالية للمنشأة على أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال مع أعضاء الفريق:-

- تتيح الفرصة لعدد أكبر من أعضاء فريق العملية من ذوي الخبرة لمشاركة آرائهم حول كيفية قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال وأين يمكن أن توجد مثل هذه الأخطاء في البيانات المالية.
- تمكّن المدقق من دراسة إستجابة مناسبة على مثل هذه القابلية وتحديد أعضاء فريق العملية الذين سيقومون بإجراءات تدقيق معينة.
- تسمح للمدقق تحديد كيفية المشاركة في نتائج إجراءات التدقيق فيما بين أعضاء الفريق وكيفية التعامل مع أية مزاعم بالإحتيال قد يعلم بها المدقق.

أ١١. قد تشمل المناقشات مسائل معينة كالآتي:-

- تبادل للأفكار بين أعضاء فريق العملية بشأن كيف ومتى يعتقدون أنه يمكن أن توجد أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال، وكيف يمكن للإدارة إرتكاب وإخفاء التقارير المالية الإحتيالية، وكيف يمكن إساءة إستخدام أصول المنشأة.
- دراسة الظروف التي قد تدل على أن إدارة الأرباح والممارسات التي يمكن أن تتبعها الإدارة لإدارة الأرباح التي يمكن أن تؤدي إلى تقارير مالية إحتيالية.
- دراسة العوامل الخارجية والداخلية المعروفة التي تؤثر على المنشأة والتي قد تخلق دوافع للإدارة وللآخرين أو ضغوطاً عليهم لإرتكاب الإحتيال وتوفر الفرصة لإرتكاب الإحتيال وتدل على ثقافة أو بيئة تتيح للإدارة أو للآخرين تبرير إرتكاب الإحتيال.
- دراسة مشاركة الإدارة في الإشراف على الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى التي يمكن أن تتعرض للاختلاس.
- النظر في أية تغيرات غير عادية أو تلك التي لا تفسير لها في سلوك أو أسلوب حياة المدراء أو الموظفين والتي وصلت إلى علم فريق العملية.
- تأكيد على أهمية المحافظة على وضع تفكير مناسب طيلة عملية التدقيق فيما يتعلق بقابلية وجود أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.
- تقييم أنواع الظروف التي قد تدل، إن وجدت، على احتمال وجود إحتيال.
- النظر في كيفية إدخال عنصر عدم التنبؤ في طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها.

- دراسة إجراءات التدقيق التي يمكن إختيارها للإستجابة لقابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال، وما إذا كانت أنواع معينة من إجراءات التدقيق أكثر فاعلية من غيرها.
- النظر في أية إدعاءات بوجود إحتيال تناهت إلى علم المدقق.
- الأخذ بعين الإعتبار تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة

إستفسارات للإدارة

تقييم الإدارة لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال (المرجع: الفقرة ١٧(أ))

أ١٢. تقبل الإدارة تحمل مسئولة الرقابة الداخلية للمنشأة وعن إعداد البيانات المالية. وعليه، فإنه من المناسب بالنسبة للمدقق عمل إستفسارات للإدارة فيما يتعلق بتقييمها لمخاطرة الإحتيال وأنظمة الرقابة المستخدمة لمنعها وإكتشافها، وقد تختلف طبيعة ومدى وتكرار تقييم الإدارة لهذه المخاطرة وأنظمة الرقابة من منشأة لأخرى. ففي بعض المنشآت قد تجري الإدارة تقييمات مفصلة على أساس سنوي أو كجزء من المتابعة المستمرة، وفي منشآت أخرى قد يكون تقييم الإدارة أقل تنظيماً وأقل تكراراً، إن طبيعة ومدى وتكرار تقييم الإدارة تتعلق بفهم المدقق لبيئة الرقابة للمنشأة، فعلى سبيل المثال حقيقة أن الإدارة لم تقم بإجراء تقييم لمخاطرة الإحتيال قد تدل في بعض الحالات على عدم إعطاء الإدارة أهمية للرقابة الداخلية.

الإعتبارات الخاصة بالمنشآت الصغيرة

أ١٣. في بعض المنشآت، وخصوصاً الصغيرة منها، قد ينصب تركيز الإدارة على مخاطر إحتيال الموظفين أو سوء تخصيص الأصول.

عملية الإدارة لتحديد مخاطر الإحتيال والإستجابة إليها (المرجع: الفقرة ١٧(ب))

أ١٤. في حال المنشآت ذات المواقع المتعددة، قد تشمل عمليات الإدارة مستويات مختلفة من مراقبة المواقع التشغيلية أو قطاعات الأعمال. كما قد تحدد الإدارة أيضاً مواقع تشغيلية أو قطاعات أعمال محددة يكون من المرجح أكثر وجود مخاطر إحتيال فيها.

عمل إستفسارات للإدارة والآخرين ضمن المنشأة (المرجع: الفقرة ١٨)

أ١٥. يمكن أن تقدم إستفسارات المدقق للإدارة معلومات مفيدة فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الناجمة عن إحتيال الموظفين. إلا أنه من غير المحتمل أن توفر هذه

الإستفسارات معلومات مفيدة فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الناجمة عن إحتيال الإدارة. وقد يكون عمل إستفسارات للآخرين في المنشأة أمرا مفيداً لإتاحة الفرصة للأفراد لنقل المعلومات إلى المدقق التي قد لا يتم نقلها بطريقة أخرى.

أ١٦. تشمل الأمثلة على الآخرين داخل المنشأة الذين يمكن للمدقق أن يوجه لهم إستفسارات فيما يتعلق بوجود إحتيال أو اشتباه به ما يلي:-

- الموظفون العاملون الذين لا يشاركون بشكل مباشر في عملية إعداد التقارير المالية.
- الموظفون الذين يتمتعون بمستويات مختلفة من الصلاحيات.
- الموظفون المشاركون في مباشرة أو معالجة أو تسجيل معاملات معقدة أو غير عادية، وأولئك الذين يشرفون أو يتابعون هؤلاء الموظفين.
- المستشار القانوني الداخلي.
- مسئول أخلاقيات المهنة الرئيسي أو الشخص المعادل له.
- الشخص أو الأشخاص المكلفين بالتعامل مع الإدعاءات بالإحتيال.

أ١٧. كثيراً ما تكون الإدارة في أفضل وضع لإرتكاب الإحتيال. وعليه فإن على المدقق عند تقييم إجابات الإدارة على الإستفسارات بإتخاذ موقف من التشكك المهني أن يقدر ضرورة إثبات الإجابات على الإستفسارات بمعلومات أخرى.

عمل إستفسارات لموظفي التدقيق الداخلي

أ١٨. يثبت معيار التدقيق الدولي٣١٥ ومعيار التدقيق الدولي ٦١٠ على المتطلبات ويقدم الإرشادات في تدقيق تلك المنشآت التي يتوفر لديها قسم للتدقيق الداخلي[١٦]. وفي تنفيذ متطلب معايير التدقيق الدولية الأخرى في سياق الإحتيال، يمكن أن يستفسر المدقق حول أنشطة محددة للتدقيق الداخلي، بما في ذلك على سبيل المثال:-

- أية إجراءات منفذة، إن وجدت، من قبل المدققين الداخليين خلال السنة لاكتشاف الإحتيال.
- فبما إذا كانت الإدارة قد استجابت بشكل مرض لأية نتائج ناجمة عن تلك الإجراءات.

الحصول على فهم للإشراف الذي يمارسه المكلفون بالحوكمة (المرجع: الفقرة ٢٠)

أ١٩. إن على المكلفين بالحوكمة في منشأة ما مسؤولية الإشراف على أنظمة متابعة المخاطرة والرقابة المالية والإمتثال للقانون. وفي العديد من البلدان تم تطوير ممارسات حوكمة الشركات بشكل جيد، ويقوم المكلفون بالحوكمة بدور نشط في الإشراف على تقييم المنشأة لمخاطر الإحتيال والرقابة الداخلية ذات الصلة. وحيث أن مسؤوليات المكلفين بالحوكمة والإدارة قد

[١٦] معيار التدقيق الدولي ٣١٥، الفقرة ٢٣ و معيار التدقيق الدولي ٦١٠، " إستخدام عمل المدققين الداخليين"

تختلف حسب المنشأة وحسب البلد، فإنه من المهم أن يفهم المدقق مسؤولياته حتى يستطيع أن يحصل على فهم للإشراف الذي يمارسه الأفراد المناسبون.[١٧]

أ٢٠. إن فهم كيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة الإشراف قد يوفر فهما متعمقا فيما يتعلق بقابلية حدوث إحتيال من قبل إدارة المنشأة وكفاية الرقابة الداخلية على مخاطر الإحتيال وكفاءة ونزاهة الإدارة. ويمكن للمدقق الحصول على هذا الفهم بعدة طرق، مثل حضور الإجتماعات حيث تتم هذه المناقشات وقراءة محاضر هذه الإجتماعات أو عمل إستفسارات للمكلفين بالحوكمة.

الإعتبارات الخاصة بالمنشآت الصغيرة

أ٢١. في بعض الحالات، يكون جميع المكلفين بالحوكمة مشاركون في إدارة المنشأة. وقد يكون هذا هو الحال في منشأة صغيرة حيث يدير مالك منفرد المنشأة ولا يكون لأي شخص آخر دور رقابي. وفي هذه الحالات، لا يكون هناك عادة إجراء من طرف المدقق لأنه لا يوجد إشراف منفصل عن الإدارة.

النظر في معلومات أخرى (المرجع: الفقرة ٢٣)

أ٢٢. إلى جانب المعلومات التي يتم الحصول عليها من تطبيق الإجراءات التحليلية، فإن المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها حول المنشأة وبيئتها قد تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. ومن الممكن أن توفر المناقشات بين أعضاء الفريق معلومات تساعد في تحديد هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي يتم الحصول عليها من عمليات المدقق لقبول العملاء والحفاظ عليهم ومن الخبرة المكتسبة في عمليات أخرى يتم أداؤها لصالح المنشأة، وعلى سبيل المثال عمليات لمراجعة المعلومات المالية المرحلية، قد تكون مناسبة لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

تقييم عوامل مخاطر الإحتيال (المرجع: الفقرة ٢٤)

أ٢٣. إن حقيقة أن الإحتيال يتم عادة إخفاؤه يمكن أن يجعل من الصعب إكتشافه. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الممكن أن يحدد المدقق أحداثاً أو ظروفاً تدل على وجود دوافع أو ضغوط لإرتكاب الإحتيال أو توفير فرصة لإرتكاب الإحتيال "عوامل مخاطرة الإحتيال". على سبيل المثال:-

- إن الحاجة لتلبية توقعات أطراف أخرى للحصول على تمويل إضافي لحقوق الملكية قد يخلق ضغوطا لإرتكاب الإحتيال؛
- إن منح مكافآت كبيرة إذا تم تحقيق أهداف ربح غير واقعية قد يخلق دافعاً لإرتكاب الإحتيال؛ و
- إن بيئة رقابة غير فعالة قد تخلق فرصة لإرتكاب الإحتيال.

[١٧] معيار التدقيق الدولي ٢٦٠ "الإتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة"، الفقرات أ١-أ٨، يناقش الأشخاص الذين يتصل بهم المدقق عندما لا يكون هيكل الرقابة في المنشأة محدداً.

أ٢٤. لا يمكن بسهولة ترتيب عوامل مخاطرة الإحتيال حسب أهميتها. وتختلف أهمية عوامل مخاطرة الإحتيال إلى حد كبير. ومن بعض هذه العوامل موجودة في المنشآت حيث لا تُظهر الظروف المحددة مخاطر أخطاء جوهرية. وتبعاً لذلك، فإن تحديد فيما إذا كان عنصر مخاطرة إحتيال موجوداً وما إذا كان سيتم أخذه بالحسبان عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال يقتضي ممارسة الحكم المهني.

أ٢٥. يتضمن الملحق١ أمثلة على عوامل مخاطر الإحتيال المتعلقة بإعداد التقارير المالية الإحتيالية وسوء تخصيص الأصول. ويتم تصنيف عوامل المخاطر الإيضاحية هذه بناءاً على ثلاثة حالات تكون عموما قائمة عند وجود الإحتيال:-

- وجود دافع أو ممارسة ضغط لإرتكاب الإحتيال؛
- وجود فرصة ملحوظة لإرتكاب الإحتيال؛ و
- القدرة على تبرير فعل إحتيالي.

وقد لا يكون من السهل أن يلاحظ المدقق عوامل المخاطرة التي تعكس موقفاً يسمح بتبرير فعل الإحتيال. وبرغم ذلك قد يصبح المدقق على علم بوجود مثل هذه المعلومات. ورغم أن عوامل مخاطرة الإحتيال المبينة في الملحق ١ تغطي مجموعة واسعة من الحالات التي قد يواجهها المدققون فإنها فقط أمثلة وقد توجد عوامل أخرى.

أ٢٦. إن لحجم وتعقيد وخصائص الملكية للمنشأة تأثير كبير على دراسة عوامل مخاطرة الإحتيال ذات الصلة. فعلى سبيل المثال في حالة المنشأة الكبيرة، قد يكون هناك عوامل تقيد بشكل عام السلوك غير المناسب من قبل الإدارة، مثل:-

- الإشراف الفعال من قبل المكلفين بالحوكمة.
- قسم تدقيق داخلي فعال.
- وجود وتطبيق قواعد سلوك مكتوبة.

وعلاوةً على ذلك، فإنه من الممكن أن توفر عوامل مخاطرة الإحتيال التي يتم تحديدها على مستوى تشغيل قطاع أعمال معين آراء متعمقة مختلفة مقارنة بتلك التي يتم الحصول عليها على المستوى الواسع للمنشأة.

الإعتبارات الخاصة بالمنشآت الصغيرة

أ٢٧. في حال المنشأة الصغيرة، قد تكون بعض أو جميع هذه الإعتبارات غير مطبقة أو أقل أهمية. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون في المنشأة الصغيرة قواعد سلوك مكتوبة، ولكن بدلاً من ذلك من المحتمل أنها طورت ثقافة تؤكد على أهمية النزاهة والسلوك الأخلاقي من خلال الإتصالات الشفوية وحسب المثال الذي تضربه الإدارة. إن سيطرة فرد واحد على الإدارة في منشأة صغيرة لا يدل بشكل عام وفي حد ذاته على فشل الإدارة في إظهار وإيصال موقف مناسب فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وعملية إعداد التقارير المالية. وفي بعض المنشآت فإنه من

الممكن أن تعوض الحاجة إلى تفويض الإدارة عن أساليب رقابة ضعيفة وتقلل مخاطرة إحتيال الموظفين. غير أن سيطرة فرد واحد على الإدارة يمكن أن يكون ضعفاً محتملاً حيث أنه توجد فرصة لتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

مخاطر الإحتيال في الإعتراف بالإيرادات (المرجع: الفقرة ٢٦)

أ٢٨. كثيراً ما تنجم الأخطاء الجوهرية بسبب التقارير المالية الإحتيالية المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات من المبالغة في الإيرادات، وعلى سبيل المثال الإعتراف السابق لأوانه بالإيرادات أو تسجيل إيرادات وهمية. وقد تنشأ أيضاً من تقدير الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية على سبيل المثال من خلال نقل الإيرادات إلى فترة لاحقة بشكل غير مناسب.

أ٢٩. يمكن أن تكون مخاطر الإحتيال في الإعتراف بالإيرادات أكبر في بعض المنشآت منها في منشآت أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن توجد دوافع أو ضغوط على الإدارة لإرتكاب التقارير المالية الإحتيالية من خلال الإعتراف غير المناسب بالإيرادات في حال المنشآت المدرجة عندما يقاس الأداء مثلاً من ناحية نمو الإيرادات والأرباح من سنة إلى أخرى. وعلى نحو مماثل، يمكن أن يكون هناك مثلاً مخاطر إحتيال كبيرة في الإعتراف بالإيرادات في حال المنشآت التي تجني جزء كبير من الإيرادات من خلال المبيعات النقدية.

أ٣٠. يمكن دحض الإفتراض القائل بوجود مخاطر إحتيال في الإعتراف بالإيرادات. فعلى سبيل المثال، قد يخلص المدقق إلى عدم وجود مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال متعلقة بالإعتراف بالإيرادات في الحالة التي يوجد فيها نوع واحد من معاملة إيراد بسيطة مثل إيراد الإيجار من ملكية تأجير مفردة.

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال وفهم أنظمة الرقابة ذات العلاقة لدى المنشأة (المرجع: الفقرة ٢٧)

أ٣١. من الممكن أن تتخذ الإدارة أحكاماً بناءاً على طبيعة ونطاق أنظمة الرقابة التي تختار تنفيذها وطبيعة ونطاق المخاطر التي تختار تحملها[١٨]. وعند تحديد ما هي أساليب الرقابة التي يجب تنفيذها لمنع وإكتشاف الإحتيال، تنظر الإدارة في مخاطر إمكانية أن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية نتيجة الإحتيال. وكجزء من هذا الأمر، يمكن أن تستنتج الإدارة أنه ليس من المجدي إقتصادياً تنفيذ عنصر رقابة معين والحفاظ عليه فيما يتعلق بتقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال الذي ينبغي تحقيقه.

أ٣٢. لذلك فإنه من المهم بالنسبة للمدقق الحصول على فهم لأنظمة الرقابة التي قامت الإدارة بتصميمها وتنفيذها والحفاظ عليها لمنع الإحتيال واكتشافه. لأنه عند القيام بذلك، من الممكن أن يعلم المدقق، على سبيل المثال، أن الإدارة اختارت بوعي قبول المخاطر المرتبطة بعدم وجود

[١٨] معيار التدقيق الدولي ٣١٥ الفقرة، ٤٨أ.

فصل بين الواجبات. ومن الممكن كذلك أن تكون المعلومات التي تتوفر من الحصول على هذا الفهم مفيدة أيضاً في تحديد عوامل مخاطرة الإحتيال التي قد تؤثر على تقييم المدقق لمخاطرة إحتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

الإستجابات للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

الإستجابات الكلية (المرجع: الفقرة ٢٨)

أ٣٣. عموماً يتضمن تحديد الإستجابات الكلية لتناول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال دراسة كيف يمكن أن يعكس السلوك الإجمالي للتدقيق زيادة في مستوى التشكك المهني من خلال أمثلة كما يلي:-

- حساسية زائدة في إختيار طبيعة ونطاق المستندات التي سيتم فحصها دعماً للمعاملات الجوهرية.
- إدراك زائد للحاجة إلى تعزيز تفسيرات أو إقرارات الإدارة فيما يتعلق بالأمور الجوهرية.

كما ينطوي كذلك على إعتبارات أكثر عمومية عدا عن الإجراءات المحددة المخطط لها بطريقة أخرى. وتتضمن هذه الإعتبارات المسائل المدرجة في الفقرة ٢٩ والتي تُناقش أدناه.

تعيين الموظفين والإشراف عليهم (المرجع: الفقرة ٢٩ (أ))

أ٣٤. قد يستجيب المدقق لمخاطر محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال بتعيين أفراد إضافيين ذوي مهارات ومعرفة متخصصة مثل الخبراء الشرعيين وخبراء تقنية المعلومات، أو بتعيين أفراد أكثر خبرة في العملية.

أ٣٥. يعكس مدى الإشراف تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال وقدرات أعضاء فريق العملية الذين يقومون بأداء العمل.

عدم قابلية التنبؤ في إختيار إجراءات التدقيق (المرجع: الفقرة ٢٩(ج))

أ٣٦. إن إدخال عنصر عدم قابلية التنبؤ في إختيار طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها هو أمر هام حيث قد يكون الأفراد داخل المنشأة الذين هم على معرفة بإجراءات التدقيق والتي تتم عادة في العمليات أكثر قدرة على إخفاء التقارير المالية الإحتيالية. ويمكن إجراء ذلك مثلاً من خلال ما يلي:-

- أداء إجراءات جوهرية لأرصدة حسابات وإثباتات مختارة لم يتم فحصها بطريقة أخرى وذلك بسبب أهميتها أو مخاطرتها.
- تعديل توقيت إجراءات التدقيق عن المتوقع بخلاف ذلك.
- إستخدام أساليب إختيار عينات مختلفة.

- أداء إجراءات التدقيق في مواقع مختلفة أو في مواقع على أساس غير معلن.

إجراءات التدقيق إستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيّمة بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات (المرجع: الفقرة ٣٠)

أ٣٧. إن استجابات المدقق لتناول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات من الممكن أن تشمل تغيير طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق بالطرق التالية:-

- قد تكون هناك حاجة لتغيير طبيعة إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، وذلك للحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية وملائمة أو الحصول على معلومات إضافية مدعمة. ومن الممكن أن يؤثر ذلك على نوع إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها والجمع بينهما. وعلى سبيل المثال:-
  - من الممكن أن تصبح الملاحظة أو الفحص الفعلي لبعض الأصول أكثر أهمية، أو قد يختار المدقق إستخدام أساليب تدقيق بمساعدة الحاسب الآلي لجمع مزيد من الأدلة بشأن البيانات الواردة في الحسابات الهامة أو ملفات المعاملات الإلكترونية.
  - وقد يصمم المدقق إجراءات للحصول على معلومات إضافية مدعمة. فعلى سبيل المثال، إذا حدد المدقق أن الإدارة تتعرض لضغوط لتحقيق توقعات الأرباح، قد تكون هناك مخاطرة ذات علاقة بأن الإدارة تضخم المبيعات عن طريق الدخول في اتفاقيات مبيعات تشمل شروطا تحول دون الإعتراف بالإيراد أو بإصدار فواتير للمبيعات قبل التسليم. وفي هذه الحالات يمكن للمدقق، وعلى سبيل المثال، تصميم مصادقات خارجية ليس فقط لتأكيد المبالغ المعلقة، بل أيضاً لتأكيد تفاصيل اتفاقيات المبيعات، بما في ذلك التاريخ وأية حقوق في شروط الإعادة والتسليم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن أن يجد المدقق أن إضافة مثل هذه المصادقات الخارجية إلى إستفسارات توجه إلى الموظفين غير الماليين في المنشأة فيما يتعلق بأي تغيرات في اتفاقيات المبيعات وشروط التسليم ستكون فعالة.
- قد تكون هناك حاجة لتعديل توقيت الإجراءات الجوهرية. وقد يتوصل المدقق إلى أن أداء فحص جوهري في نهاية الفترة أو بالقرب منها يتناول بشكل أفضل مخاطرة مقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. ومن الممكن أن يتوصل المدقق، آخذا بعين الإعتبار المخاطر المقيّمة للأخطاء المقصودة أو التلاعب، إلا أن إجراءات التدقيق لتمديد إستنتاجات التدقيق من تاريخ مرحلي إلى نهاية فترة لن تكون فعالة. وخلافاً لذلك، فإنه بسبب خطأ متعمد، على سبيل المثال خطأ يتضمن إعترافاً غير مناسب بالإيرادات، والذي من المحتمل أنه بدأ في فترة مرحلية، فإنه يمكن للمدقق أن يختار تطبيق إجراءات جوهرية على المعاملات التي تحدث قبل ذلك أو خلال فترة إعداد التقارير.
- يعكس نطاق الإجراءات المطبقة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب زيادة أحجام العينات أو أداء إجراءات تحليلية على

مستوى أكثر تفصيلاً. وكذلك قد تساعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي على إجراء إختبارات أوسع نطاقا للمعاملات الإلكترونية وملفات الحسابات. ويمكن إستخدام هذه الأساليب لإختيار عينات معاملات من الملفات الإلكترونية الرئيسية، أو فرز المعاملات ذات الخصائص المحددة، أو إختبار مجموعة كاملة بدلاً من عينة.

أ٣٨. إذا حدد المدقق مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تؤثر على كميات المخزون، فإن فحص سجلات المخزون للمنشأة قد يساعد في تحديد المواقع أو البنود التي تتطلب اهتماما محددا أثناء أو بعد الجرد الفعلي للمخزون. ومن الممكن أن تؤدي هذه المراجعة إلى قرار بمراقبة عمليات جرد المخزون في مواقع معينة على أساس غير معلن أو إجراء جرد للمخزون في جميع المواقع في نفس التاريخ.

أ٣٩. قد يحدد المدقق مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكيدات، بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات المتعلقة بمعاملات محددة (مثل عمليات الإستملاك أو إعادة الهيكلة أو التصرف بقطاع أعمال معين) والإلتزامات الهامة الأخرى المستحقة (مثل التقاعد والتزامات ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى أو إلتزامات الإصلاح البيئي). ومن الممكن أن ترتبط المخاطرة كذلك بتغيرات هامة في الإفتراضات المتعلقة بالتقديرات المتكررة. إن المعلومات التي يتم جمعها من خلال الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها قد تساعد المدقق في تقييم معقولية تقديرات الإدارة هذه والأحكام والإفتراضات التي بنيت عليها. كما أن إجراء مراجعة بأثر رجعي للأحكام والإفتراضات المماثلة للإدارة المطبقة في الفترات السابقة قد توفر فهما متعمقا لمعقولية الأحكام والإفتراضات التي تدعم تقديرات الإدارة.

أ٤٠. يحتوي الملحق٢ أمثلة على إجراءات التدقيق الممكنة لتناول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، بما في ذلك أمثلة توضح إدخال عنصر عدم قابلية التنبؤ. ويشمل الملحق أيضاً أمثلة على الإستجابات لتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الإحتيالية، بما في ذلك التقارير المالية الإحتيالية الناجمة عن الإعتراف بالإيرادات وسوء تخصيص الأصول.

إجراءات التدقيق إستجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

القيود اليومية والتعديلات الأخرى (المرجع: الفقرة ٣٢(أ))

أ٤١. كثيراً ما تتضمن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال التلاعب في عملية إعداد التقارير المالية وذلك بتسجيل قيود غير مناسبة أو غير مصرح بها في دفتر اليومية أثناء السنة أو في نهاية الفترة، أو إجراء تعديلات من قبل الإدارة على المبالغ الواردة في البيانات المالية غير الظاهرة في قيود دفتر اليومية، مثلاً من خلال توحيد التعديلات وعمليات إعادة التصنيف.

٤٢أ. وعلاوةً على ذلك، تعتبر دراسة المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية المرتبطة بتجاوز غير مناسب لأنظمة الرقابة على قيود اليومية هو أمر مهم حيث أن العمليات وأنظمة الرقابة المؤتمتة قد تقلل من مخاطر الخطأ غير المقصود لكنها لا تتغلب على مخاطر إحتمالية أن يتجاوز الأفراد هذه العمليات المؤتمتة بشكل غير مناسب، مثلاً من خلال تغيير المبالغ التي يتم نقلها تلقائيا إلى دفتر الأستاذ العام أو إلى نظام إعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، وعند إستخدام تقنية المعلومات لنقل المعلومات تلقائيا، قد يكون هناك دليل ضئيل أو لا يوجد دليل على الإطلاق على مثل هذا التدخل في أنظمة المعلومات.

٤٣أ. لأهداف تحديد وإختيار القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى لإختبار وتحديد الأسلوب المناسب لفحص الدعم الأساسي للبنود التي يتم إختيارها، تكون المسائل التالية مناسبة:-

- *تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال*- إن وجود عوامل مخاطرة الإحتيال والمعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها أثناء تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال قد تساعد المدقق في تعيين الفئات المحددة لقيود اليومية والتعديلات الأخرى لفحصها.
- *أنظمة رقابة تم تنفيذها على قيود اليومية والتعديلات الأخرى*- من الممكن أن تقلل أنظمة الرقابة الفعالة على إعداد وترحيل قيود اليومية والتعديلات الأخرى مدى الإختبارات الأساسية اللازمة، شريطة أن يكون المدقق قد فحص فاعلية عمل أنظمة الرقابة.
- *عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة وطبيعة الأدلة التي يمكن الحصول عليها*- بالنسبة للعديد من المنشآت تتضمن المعالجة الروتينية للمعاملات الجمع بين الخطوات والإجراءات اليدوية والآلية. وعلى نحو مماثل، قد تشمل معالجة قيود اليومية والتعديلات الأخرى كلاً من الإجراءات وأنظمة الرقابة اليدوية والآلية. وعندما تُستخدم تقنية المعلومات في عملية إعداد التقارير المالية يمكن أن توجد قيود اليومية والتعديلات الأخرى فقط بالشكل الإلكتروني.
- *خصائص القيود الإحتيالية في دفتر اليومية أو التعديلات الأخرى*- كثيراً ما يكون للقيود غير المناسبة في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى خصائص فريدة محددة، ومن الممكن أن تشمل هذه الخصائص قيوداً (أ) تمت لحسابات غير ذات علاقة أو غير عادية أو نادراً ما تستخدم. (ب) قام بها أفراد لا يقومون عادة بإجراء قيود في دفتر اليومية. (ج) مسجلة في نهاية الفترة أو كقيود بعد الإقفال ولها تفسير أو وصف قليل أو ليس لها تفسير أو وصف. (د) تمت إما قبل أو أثناء إعداد التقارير المالية وليس لها أرقام حسابات. (هـ) تحتوي على أعداد مقربة أو أرقام تنتهي بشكل متسق.
- *طبيعة وتعقيد الحسابات*- من الممكن تطبيق قيود اليومية غير المناسبة أو التعديلات على الحسابات التي (أ) تحتوي على معاملات معقدة أو غير عادية بطبيعتها. (ب) تحتوي على تقديرات هامة وتعديلات في نهاية الفترة. (ج) كانت عرضة للأخطاء في الماضي. (د) لم تتم مطابقتها في حينه أو تحتوي على فروقات لم تتم مطابقتها. (هـ) تحتوي على معاملات

داخل الشركة. (و) خلافاً لذلك مرتبطة مع مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. في عمليات تدقيق المنشات التي لها مواقع أو مكونات متعددة يجب أن يعطى الإعتبار إلى الحاجة لإختيار القيود في دفتر اليومية من مواقع متعددة.

- *القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى التي تتم معالجتها خارج سير العمل العادي*– قد لا تخضع القيود غير النمطية لنفس مستوى الرقابة الداخلية مثل القيود في دفتر اليومية المستخدمة على أساس متكرر لتسجيل معاملات مثل المبيعات والمشتريات والمدفوعات النقدية الشهرية.

أ٤٤. على المدقق إستخدام الحكم المهني عند تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى. ونظراً لأنه كثيراً ما يتم إجراء القيود الإحتيالية في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى في نهاية فترة إعداد التقارير، تقتضي الفقرة ٣٢ (أ) (٢) من المدقق عادة إختيار قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي تمت في ذلك الوقت. ولكن لأن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال يمكن أن تحدث طيلة الفترة وقد تشمل جهوداً مكثفة لإخفاء كيفية إرتكاب الإحتيال، فإن الفقرة ٣٢ (أ)(٣) تقتضي من المدقق تحديد فيما إذا كانت هناك حاجة لإختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى طيلة الفترة.

التقديرات المحاسبية (المرجع: الفقرة ٣٢(ب))

أ٤٥. إن إعداد البيانات المالية، تتطلب من الإدارة المسئولة عن إتخاذ عدد من الأحكام أو الإفتراضات التي تؤثر على التقديرات المحاسبية الهامة وعن متابعة ومراقبة هذه التقديرات على أساس مستمر. وكثيراً ما يتم إعداد البيانات المالية الإحتيالية من خلال أخطاء متعمدة في التقديرات المحاسبية. ويمكن تحقيق ذلك مثلاً من خلال التقليل من كافة المخصصات أو الإحتياطيات أو المبالغة فيها بنفس الطريقة بحيث تكون مصممة إما لتحقيق الإتساق في الأرباح على مدى فترتين محاسبيتين أو أكثر أو لتحقيق مستوى أرباح معين من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية بالتأثير على انطباعهم عن أداء وربحية المنشأة:

أ٤٦. إن الهدف من إجراء مراجعة بأثر رجعي لأحكام وإفتراضات الإدارة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة الظاهرة في البيانات المالية للسنة السابقة هو تحديد فيما إذا كانت هنالك دلالة على انحراف محتمل من ناحية الإدارة. ولا يقصد منها التشكيك في الأحكام المهنية للمدقق والتي اتخذت في السنة السابقة والتي كانت مبنية على المعلومات المتوفرة في ذلك الوقت.

أ٤٧. كما يتطلب معيار التدقيق الدولي٥٤٠ [١٩] إجراء مراجعة بأثر رجعي، وتتم تلك المراجعة كإجراء تقييم للمخاطر للحصول على معلومات حول فاعلية عملية تقدير الإدارة للفترة السابقة،

[١٩] معيار التدقيق الدولي ٥٤٠، "تدقيق التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة"، الفقرة ٩.

وأدلة تدقيق حول النتائج– أو حيث أمكن– إعادة التقييم اللاحق للتقديرات المحاسبية للفترة السابقة المتعلقة بإجراء تقديرات محاسبية للفترة الحالية، وأدلة تدقيق المسائل الهامة مثل شكوك التقدير، التي يمكن أن يُطلب الإفصاح عنها في البيانات المالية. وكخطوة عملية، يمكن إجراء مراجعة المدقق لأحكام وافتراضات الإدارة فيما يخص التحيز الذي يمكن أن يمثل مخاطرة خطأ هام بسبب الاحتيال وفقا لهذا المعيار بالإشتراك مع المراجعة التي يقتضيها معيار التدقيق الدولي ٥٤٠.

الأساس التجاري للمعاملات الهامة (المرجع: الفقرة ٣٢ (ج))

أ٤٨. تتضمن المؤشرات التي قد توحي أنه تم الدخول في المعاملات الهامة للمشاركة في إعداد تقارير مالية إحتيالية أو لإخفاء سوء تخصيص الأصول (التي تعتبر خارج نطاق السياق العادي لأعمال المنشأة أو التي بخلاف ذلك تبدو غير عادية) ما يلي:–

- إذا كان شكل هذه المعاملات يبدو معقداً بشكل مفرط (مثل أن تنطوي المعاملة على منشآت متعددة ضمن مجموعة موحدة أو أطراف متعددة لا يوجد بينها علاقة).
- إذا كانت الإدارة قد ناقشت طبيعة هذه المعاملات مع المكلفين بالحوكمة في المنشأة وفيما إذا كانت هنالك وثائق غير كافية.
- إذا كانت الإدارة تضع تأكيداً أكبر على الحاجة إلى معاملة محاسبية معينة مما تضعه على إقتصاديات المعاملة.
- إذا كانت المعاملات التي تشمل أطرافاً غير مجمعة ذات علاقة، بما في ذلك منشآت ذات هدف خاص تمت مراجعتها واعتمادها من قبل المكلفين بالحوكمة في المنشأة.
- إذا كانت المعاملات تشمل أطرافاً غير محددة ذات علاقة أو أطرافاً ليس لديها المواد أو القوة المالية لدعم المعاملة بدون مساعدة من المنشأة التي يتم تدقيقها.

تقييم أدلة التدقيق (المرجع: الفقرات ٣٤–٣٧)

أ٤٩. يتطلب معيار التدقيق الدولي٣٣٠ من المدقق، وبناءً على إجراءات التدقيق التي يتم أداؤها وأدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، تقدير فيما إذا كانت تقييمات مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات تبقى مناسبة[٢٠]. وهذا التقييم هو بشكل رئيسي مسألة نوعية مبنية على حكم المدقق. ومن الممكن أن يوفر هذا التقييم مزيداً من الفهم لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، وما إذا كانت هنالك حاجة لأداء إجراءات تدقيق إضافية أو مختلفة. ويحتوي الملحق ٣ أمثلة على الظروف التي قد تشير إلى إحتمالية حدوث الإحتيال.

[٢٠] معيار التدقيق الدولي الفقرة ٢٦.

الإجراءات التحليلية المتخذة عند قرب نهاية عملية التدقيق لتكوين إستنتاج شامل (المرجع: الفقرة ٣٤)

أ٥٠. إن تحديد الإتجاهات والعلاقات المحددة التي قد تدل على مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال يتطلب إصدار حكم مهني. وتعتبر العلاقات غير العادية التي تتضمن إيراداً ودخلاً في نهاية السنة ملائمة بشكل خاص. وهذه من الممكن أن تشمل على سبيل المثال مبالغ كبيرة بشكل غير عادي يتم الإبلاغ عنها خلال الأسابيع الأخيرة من فترة تقديم التقارير أو المعاملات الغير عادية، أو دخلاً لا يتفق مع اتجاهات التدفق النقدي من العمليات.

دراسة الأخطاء المحددة (المرجع: الفقرات ٣٥-٣٧)

أ٥١. حيث ينطوي الإحتيال على وجود دافع أو ممارسة ضغط لإرتكابه أو إتاحة فرصة ملحوظة للقيام بذلك أو تقديم تبرير ما لفعل الإحتيال، فإنه من غير المرجح أن يكون حادث الإحتيال هي واقعة منفصلة. وعليه، فإنه من الممكن أن تدل أخطاء متعددة في موقع محدد، بالرغم من أن التأثير التراكمي ليس جوهرياً، على مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

أ٥٢. تعتمد المدلولات الضمنية للإحتيال المحدد على الظروف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون حالة غير هامة من الإحتيال هي حالة إحتيال هامة في حال تورطت فيها الإدارة العليا. وفي مثل هذه الحالات، يمكن النظر في موثوقية الأدلة التي تم الحصول عليها في السابق حيث أنها قد تكون هناك شكوك حول اكتمال وصحة الإقرارات التي قدمت وحول صحة السجلات والمستندات المحاسبية. كما توجد أيضاً احتمالية تواطؤ تشمل الموظفين أو الإدارة أو أطراف أخرى.

أ٥٣. معيار التدقيق الدولي٥٠ [٢١] ومعيار التدقيق الدولي٧٠٠ [٢٢] على المتطلبات والإرشادات بشأن تقييم الأخطاء وأثرها على رأي المدقق وتقريره.

عدم قدرة المدقق على إكمال عملية التدقيق (المرجع: الفقرة ٣٨)

أ٥٤. تتضمن الأمثلة على الظروف الإستثنائية التي يمكن أن تنشأ وقد تشكك في قدرة المدقق على الإستمرار في أداء التدقيق ما يلي:-

- عندما لا تتخذ المنشأة الإجراء المناسب الذي يعتبره المدقق ضروريا في هذه الظروف لمعالجة الإحتيال، حتى عندما لا يكون الإحتيال هاماً بالنسبة للبيانات المالية؛
- عندما تدل دراسة المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال ونتائج إختبارات التدقيق على وجود مخاطرة كبيرة بوجود إحتيال هام وواسع النطاق؛ أو
- عندما يكون لدى المدقق شك كبير بشأن كفاءة الإدارة أو نزاهتها أو كفاءة ونزاهة الأشخاص المكلفين بالحوكمة.

[٢١] معيار التدقيق الدولي ٤٥٠ "تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق"، الفقرات [١٢-١٩].

[٢٢] معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية"، الفقرتان [٨-٩].

أ٥٥. نظراً لتنوع واختلاف الظروف التي قد تنشأ، فإنه من غير الممكن بشكل جازم وصف الحالات التي يكون فيها الإنسحاب من العملية مناسباً. وتشمل العوامل التي تؤثر على ما توصل إليه المدقق مدلولات مشاركة أحد أعضاء الإدارة أو الأشخاص المكلفين بالحوكمة (مما قد يؤثر على موثوقية تمثيلات الإدارة)، وكذلك الآثار على المدقق نفسه نتيجة للإستمرار في الإرتباط بالمنشأة.

أ٥٦. في مثل هذه الظروف تقع على المدقق مسؤوليات مهنية وقانونية، وقد تختلف هذه المسؤوليات من بلد لآخر. ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، يحق للمدقق أو يطلب منه تقديم بيان أو تقرير للشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب تعيين التدقيق، أو في بعض الحالات للسلطات التنظيمية. وبسبب الطبيعة الإستثنائية للظروف والحاجة إلى دراسة المتطلبات القانونية، فقد يعتبر المدقق أنه من المناسب السعي للحصول على المشورة القانونية عندما يقرر فيما إذا كان سينسحب من عملية معينة وعند تحديد إجراء مناسب، بما في ذلك إمكانية تقديم التقارير إلى المساهمين أو المنظمين أو غيرهم[٢٣].

الإعتبارات الخاصة بمنشآت القطاع العام

أ٥٧. في العديد من الحالات في القطاع العام، قد لا يكون خيار الإنسحاب من العملية متوفرا للمدقق بسبب طبيعة التفويض أو إعتبارات المصلحة العامة .

تمثيلات الإدارة (المرجع: الفقرة ٣٩)

أ٥٨. يضع معيار التدقيق الدولي٥٨٠ [٢٤] متطلبات ويقدم إرشادات حول الموافقة على الإقرارات المناسبة من الإدارة، وحيثما كان ملائما، المسئولون عن الحوكمة في عملية التدقيق. إضافة إلى الإقرار بالوفاء بمسؤوليتهم عن إعداد البيانات المالية، فإنه من المهم، بغض النظر عن حجم المنشأة، أن تقر الإدارة، وحيثما كان ملائماً، المسئولون عن الحوكمة بمسؤوليتهم عن الرقابة الداخلية التي تم تصميمهما وتطبيقها والمحافظة عليها بهدف منع وكشف أية عملية احتيال.

أ٥٩. نظراً لطبيعة الإحتيال والصعوبات التي يواجهها المدققون في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الناتجة عن الإحتيال، فإنه من المهم أن يحصل المدقق على تمثيل خطي من الإدارة و حيث يكون مناسباً من أولئك المكلفين بالحوكمة تؤكد فيه أنها أفصحت له عما يلي:-

(أ) نتائج تقييمها لمخاطرة إمكانية إحتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال؛ و

(ب) معرفتها بأي إحتيال فعلي أو مشتبه به أو مزعوم يؤثر على المنشأة.

---

[٢٣] توفر *قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين* إرشادات حول الإتصالات مع المدقق السابق المقترح.

[٢٤] معيار التدقيق الدولي ٥٨٠ " الإقرارات الخطية".

الإتصالات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة

الإتصالات مع الإدارة (المرجع: الفقرة ٤٠)

أ٦٠. عندما يحصل المدقق على أدلة تثبت وجود أو عدم وجود الإحتيال، فإنه من المهم إبلاغ المستوى المناسب من الإدارة بذلك في أسرع وقت ممكن. ويجب أن يتم ذلك حتى لو كان من المحتمل أن يعتبر الأمر أنه غير منطقي (على سبيل المثال اختلاس ضئيل من قبل موظف في مستوى متدني في تنظيم المنشأة). إن تحديد مستوى الإدارة المناسب هي مسألة حكم مهني وتتأثر بعوامل معينة مثل احتمالية التواطؤ وطبيعة الإحتيال المشتبه به وضخامته. وعادة ما يكون مستوى الإدارة المناسب هو على الأقل مستوى واحد أعلى من الأشخاص الذين يبدو أنهم متورطين في الإحتيال المشتبه بهم.

الإتصالات مع المكلفين بالحوكمة (المرجع: الفقرة ٤٠)

أ٦١. من الممكن أن يتم الإتصال من طرف المدقق مع المكلفين بالحوكمة شفويا أو كتابة. ويحدد معيار التدقيق الدولي٢٦٠ العوامل التي يجب على المدقق أخذها بعين الإعتبار عند تحديد فيما إذا كان سيقوم بالإتصال شفويا أو كتابة[٢٥]. ونظرا لطبيعة وحساسية الإحتيال الذي تتورط به الإدارة العليا أو الإحتيال الذي يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية، فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور في الوقت المناسب وقد يرى أنه من الضروري إبلاغ هذه الأمور كتابة.

أ٦٢. في بعض الحالات، قد يرى المدقق أنه من المناسب الإتصال مع المكلفين بالحوكمة عندما يدرك حدوث إحتيال يرتبط بموظفين عدا عن الإدارة بحيث لا يؤدي إلى خطأ هام. وعلى نحو مماثل، قد يرغب المكلفون بالحوكمة بأن يطلعوا على مثل هذه الظروف. ويدعم عملية الإتصال إتفاق المدقق والمكلفون بالحوكمة في مرحلة مبكرة من التدقيق على طبيعة إتصالات المدقق في هذا الخصوص ونطاقها.

أ٦٣. في الحالات الإستثنائية التي يساور المدقق فيها شكوكاً حول نزاهة أو أمانة الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، قد يعتبر المدقق أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية للمساعدة في تحديد إجراء العمل المناسب.

مسائل أخرى متعلقة بالإحتيال (المرجع: الفقرة ٤٢)

أ٦٤. قد تتضمن المسائل الأخرى المتعلقة بالإحتيال والتي سيتم مناقشتها مع المكلفين برقابة المنشأة على سبيل المثال ما يلي:-

- مساور القلق بشأن طبيعة ومدى وتكرار تقييمات الإدارة لأنظمة الرقابة المستخدمة لمنع واكتشاف الإحتيال والمخاطرة بأن البيانات المالية قد تحتوي على أخطاء.

[٢٥] معيار التدقيق الدولي ٢٦ الفقرة ٤٢أ.

- فشل الإدارة في تناول نواحي الضعف الهامة ونواحي الضعف بالشكل المناسب في الرقابة الداخلية.
- فشل الإدارة في الإستجابة بشكل مناسب لإحتيال تم تحديده.
- تقييم المدقق لبيئة الرقابة للمنشأة، بما في ذلك أسئلة تتعلق بكفاءة ونزاهة الإدارة.
- إجراءات الإدارة التي قد تدل على تقارير مالية إحتيالية، مثل إختيار الإدارة وتطبيقها لسياسات محاسبية قد تدل على جهود الإدارة لإدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية بالتأثير على انطباعهم عن أداء و ربحية المنشأة.
- مساور القلق بشأن كفاية واكتمال تفويض المعاملات التي تبدو أنها خارج سير العمل العادي.

الإتصالات مع السلطات التنظيمية والتنفيذية (المرجع: الفقرة ٤٣)

أ٦٥. إن الواجب المهني للمدقق في المحافظة على سرية معلومات العميل قد لا يسمح بإبلاغ الإحتيال إلى طرف آخر خارج المنشأة العميلة. إلا أن مسؤوليات المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية. وفي بعض البلدان، يكون على المدقق العامل في مؤسسة مالية ما واجب قانوني بإبلاغ حدوث إحتيال إلى السلطات الرقابية. كما يتوجب على المدقق كذلك في بعض البلدان إبلاغ الأخطاء إلى السلطات في الحالات التي تفشل فيها الإدارة والمكلفون بالحوكمة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

أ٦٦. قد يرى المدقق أنه من المناسب الحصول على المشورة القانونية لتحديد الإجراء المناسب في الظروف المعنية، والذي يكون الهدف منه التحقق من الخطوات اللازمة في دراسة جوانب المصلحة العامة للإحتيال المحدد.

الإعتبارات الخاصة بمنشآت القطاع العام

أ٦٧. تخضع متطلبات الإبلاغ عن الإحتيال في القطاع العام، سواءً تم أو لم يتم اكتشافها خلال عملية التدقيق، لنصوص محددة في تكليف التدقيق أو لقانون أو نظام ذي صلة.

الملحق ١

(المرجع: الفقرة أ٢٥)

أمثلة على عوامل مخاطرة الإحتيال

إن عوامل مخاطرة الإحتيال المحددة في هذا الملحق هي أمثلة على العوامل التي قد يواجهها المدققون في مجموعة واسعة من المواقف. وفيما يلي أمثلة مقدمة بشكل منفصل عن نوعي الإحتيال المناسبين لإعتبار المدقق – أي التقارير المالية الإحتيالية وسوء إستخدام الأصول، وبالنسبة لكل من هذين النوعين، يتم إجراء المزيد من التصنيف لعوامل المخاطرة بناءاً على الحالات الثلاث التي تكون عادة موجودة عندما تحدث أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال: (أ) الدوافع/ الضغوط. (ب) الفرص. (ج) المواقف/التبريرات. بالرغم من أن عوامل المخاطرة تغطي مجموعة واسعة من المواقف، إلا أنها مجرد أمثلة فقط، وتبعا لذلك يمكن للمدقق أن يحدد عوامل مخاطرة إضافية أو مختلفة. وليست جميع هذه الأمثلة مناسبة في جميع الحالات، والبعض منها قد يكون ذو أهمية أكبر أو أصغر في المنشآت ذات الأحجام المختلفة أو ذات خصائص ملكية أو ظروف مختلفة. كما لا يقصد من ترتيب الأمثلة على عوامل المخاطرة المقدمة أن يعكس أهميتها النسبية أو تكرار حدوثها.

عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الإحتيالية

فيما يلي أمثلة على عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة من التقارير المالية الإحتيالية:-

الدوافع /الضغوط

١. يتهدد الإستقرار المالي أو الربحية بالظروف الإقتصادية أو الصناعية أو التشغيلية في المنشأة مثل (أو كما يُستدل عليه) ما يلي:-

- درجة عالية من المنافسة أو تشبع السوق، يصاحب ذلك هوامش متراجعة.
- تعرض السوق لتغيرات سريعة، مثل تغيرات في التكنولوجيا أو تقادم المنتج أو تغير في أسعار الفائدة.
- إنخفاضات كبيرة في طلب العملاء وزيادة فشل الأعمال إما في الصناعة أو الإقتصاد ككل.
- خسائر تشغيلية تجعل تهديد الإفلاس أو حبس الرهن أو الإستيلاء العدائي وشيك الحدوث.
- تدفقات نقدية سلبية متكررة من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات، بينما يتم الإبلاغ عن أرباح ونمو فيها.
- نمو سريع أو ربحية غير عادية خاصة إذا ما تم مقارنتها مع نمو أو ربحية الشركات الأخرى في نفس القطاع.

- متطلبات محاسبية أو قانونية أو تنظيمية جديدة.

وجود ضغوط مفرطة على الإدارة لتلبية متطلبات أو توقعات الأطراف الأخرى نتيجة لما يلي:-

- توقعات ربحية أو مستوى اتجاه لمحللي الإستثمار والمؤسسات الإستثمارية والدائنين المهمين الأطراف الأخرى الخارجية (وبشكل خاص توقعات جزئية أو غير واقعية)، بما في ذلك توقعات خلقتها الإدارة، وعلى سبيل المثال نشرات صحفية أو تقارير سنوية مفرطة في التفاؤل.
- الحاجة إلى الحصول على تمويل إضافي للديون أو حقوق الملكية للمحافظة على وضع تنافسي، بما في ذلك تمويل الأبحاث والتطورات الرئيسية أو المصروفات الرأسمالية.
- قدرة هامشية على تلبية متطلبات الإدراج في سوق الأوراق المالية أو تسديد الديون أو متطلبات مواثيق الديون الأخرى.
- آثار عكسية محسوسة أو فعلية للإبلاغ عن نتائج مالية ضعيفة لمعاملات هامة معلقة مثل دمج منشآت أعمال أو منح عقود.

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الوضع المالي الشخصي للإدارة أو المكلفين بالحوكمة مهدد بالأداء المالي للمنشأة الناجم عما يلي:-

- حصص مالية هامة في المنشأة.
- أجزاء كبيرة من تعويضاتهم (على سبيل المثال، المكافآت وخيارات الأسهم وترتيبات الأرباح) تعتمد على تحقيق أهداف قوية لأسعار الأسهم ونتائج التشغيل والمركز المالي أو التدفق النقدي[1].
- ضمانات شخصية لديون المنشأة.

هنالك ضغوط مفرطة على الإدارة أو الموظفين لتلبية الأهداف المالية التي حددها المكلفون بالحوكمة، بما في ذلك المبيعات أو أهداف حوافز الربحية.

الفرص

تتيح طبيعة القطاع أو عمليات المنشأة الفرص للمشاركة في إعداد التقارير المالية الإحتيالية التي يمكن أن تنشأ مما يلي:-

- معاملات هامة لأطراف ذات علاقة ليست ضمن سير العمل العادي، أو مع منشآت ذات علاقة لم يتم تدقيقها أو قامت شركة أخرى بتدققها.
- وجود مالي قوي أو قدرة على السيطرة على قطاع صناعة معين يتيح للمنشأة فرض الأحكام أو الشروط على المزودين أو العملاء مما قد ينجم عنه معاملات غير مناسبة أو غير عادية.

[1] من الممكن أن تكون خطط الإدارة المتعلقة بالحوافز مشروطة بتحقيق الأهداف المرتبطة فقط بحسابات معينة أو أنشطة مختارة للمنشأة، حتى ولو لم تكن الحسابات أو الأنشطة ذات العلاقة هامة بالنسبة للمنشأة ككل.

- أصول أو إلتزامات أو إيرادات أو مصروفات مبنية على تقديرات هامة تتضمن أحكاما شخصية أو شكوكاً من الصعب تدعيمها.
- معاملات هامة أو غير عادية أو معقدة جداً، لا سيما تلك القريبة من نهاية الفترة التي تثير أسئلة صعبة حول مفهوم "المحتوى فوق الشكل".
- عمليات هامة موجودة أو يتم إجراؤها على حدود دولية في إختصاصات حيث توجد بيئات عمل وثقافات مختلفة.
- إستخدام وسطاء عمل في معاملات لا يبدو أن لها مبرراً واضحاً فيما يتعلق بالعمل.
- حسابات مصرفية هامة أو عمليات شركات تابعة أو فروعاً في إختصاصات ذات حماية من الضرائب لا تبدو أن لها مبرراً واضحاً.

هناك متابعة غير فعالة للإدارة نتيجة ما يلي:-

- سيطرة شخص واحد أو مجموعة صغيرة على الإدارة (في منشأة لا يديرها مالكها) بدون أنظمة رقابة بديلة.
- إشراف غير فعال من قبل المكلفين بالحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية.

هناك هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر، كما يظهر من خلال ما يلي:-

- صعوبة في تحديد المنظمة أو الأفراد الذين لهم حصة مسيطرة في المنشأة.
- هيكل تنظيمي معقد بشكل مبالغ فيه يتضمن منشآت قانونية أو خطوط إدارية للسلطة غير عادية.
- نسبة عالية من التغيير في الإدارة العليا أو المستشارين القانونيين أو المكلفين بالحوكمة.

عناصر الرقابة الداخلية بها عيوب نتيجة لما يلي:-

- متابعة غير كافية لأنظمة الرقابة، بما في ذلك أنظمة الرقابة الآلية وأنظمة الرقابة على التقارير المالية المرحلية (حيث يطلب تقديم التقارير الخارجية).
- معدلات دوران مرتفعة أو تعيين موظفين غير فاعلين في المحاسبة أو التدقيق الداخلي أو تقنية المعلومات.
- أنظمة محاسبة أو معلومات غير فعالة، بما في ذلك حالات تتضمن نواحي ضعف هامة في الرقابة الداخلية.

تبريرات المواقف

- إتصال أو تنفيذ أو دعم أو فرض غير فعال لقيم المنشأة أو معاييرها الأخلاقية من قبل الإدارة أو إيصال قيم أو معايير أخلاقية غير مناسبة.
- مشاركة غير مالية مفرطة من قبل الإدارة في إختيار سياسات محاسبية أو تحديد تقديرات هامة أو انشغالها في تلك الأمور.

- ماضٍ معروف بإنتهاك قوانين الأوراق المالية أو القوانين والأنظمة الأخرى، أو إدعاءات ضد المنشأة أو إدارتها العليا أو المكلفين بالحوكمة بوجود إحتيال أو إنتهاكات للقوانين والأنظمة.
- إهتمام زائد من قبل الإدارة لتحقيق أو زيادة سعر الأسهم أو إتجاه الأرباح.
- ممارسة الإدارة بإلزام المحللين والدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بتحقيق توقعات قوية أو غير واقعية.
- فشل الإدارة في تصحيح نواحي الضعف الهامة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.
- اهتمام الإدارة بإستخدام وسائل غير مناسبة لتخفيض الأرباح المبلّغ عنها لأسباب تتعلق بالضريبة.
- روح معنوية متدنية للإدارة العليا.
- لا يميز المالك– المدير بين المعاملات الشخصية ومعاملات المنشأة.
- نزاع بين المساهمين في منشأة يملكها عدد صغير منهم.
- محاولات متكررة للإدارة لتبرير المحاسبة الهامشية أو غير المناسبة على أساس الأهمية النسبية.
- العلاقة بين الإدارة والمدقق الحالي أو السابق متوترة، كما يظهر مما يلي:–
  - نزاعات متكررة مع المدقق الحالي أو السابق بشأن أمور المحاسبة أو التدقيق أو إعداد التقارير.
  - مطالب غير معقولة موجهة للمدقق، مثل القيود الغير معقولة على الوقت المفروض والمتعلق بإكمال التدقيق أو إصدار تقرير المدقق.
  - قيود رسمية أو غير رسمية على المدقق تحد بشكل غير مناسب من الوصول إلى الأشخاص أو المعلومات أو المقدرة على الإتصال بشكل فعّال مع المكلفين بالحوكمة.
  - سلـــوك إدارة مسيطرة عند التعامل مع المدقق، خاصة سلوك يتضمن محاولات للتأثير على نطاق عمل المدقق أو إختيار أو استمرار الموظفين الملحقين في عملية التدقيق أو الذين تتم استشارتهم بشأنها.

عوامل المخاطرة الناجمة عن الأخطاء نتيجة سوء إستخدام الأصول

إن عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة من سوء إستخدام الأصول تصنف كذلك حسب الحالات الثلاث الموجودة بشكل عام عندما يكون هناك إحتيال: (أ) الدوافع/ الضغوط. (ب) الفرص. (ج) المواقف/ التبريرات، وبعض عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة من التقارير المالية الإحتيالية قد تكون كذلك موجودة عندما تحدث أخطاء ناجمة من سوء إستخدام الأصول. على سبيل

المثال قد تكون المتابعة غير الفعّالة للإدارة ونواحي الضعف في الرقابة الداخلية موجودة عندما تكون الأخطاء بسبب التقارير المالية الإحتيالية أو سوء إستخدام الأصول موجودة. وفيما يلي أمثلة على عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن سوء إستخدام الأصول.

الدوافع / الضغوط

وقد تخلق الإلتزامات المالية الشخصية ضغوطاً على الإدارة أو الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى والتي تعتبر عرضة للسرقة لإساءة إستخدام هذه الأصول.

وقد تدفع العلاقات العدائية بين المنشأة والموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى المعرضة للسرقة هؤلاء الموظفين إلى إساءة إستخدام هذه الأصول، فعلى سبيل المثال قد تحدث العلاقات العدائية من خلال ما يلي:-

- تسريح فعلي أو متوقع للموظفين في المستقبل.
- تغييرات حديثة أو متوقعة لتعويضات أو خطط المنافع للموظفين.
- الترقيات والتعويضات والمكافآت الأخرى غير المتفقة مع توقعات الموظفين.

الفرص

من الممكن أن تزيد خصائص أو ظروف معينة من تعرض الأصول لسوء الإستخدام. فعلى سبيل المثال، تزيد فرص سوء الإستخدام عند وجود ما يلي:-

- مبالغ نقدية كبيرة في الصندوق أو خاضعة للمعاملات.
- بنود مخزون صغيرة الحجم أو ذات قيمة عالية أو عليها طلب كبير.
- أصول سهلة التحويل مثل السندات لحاملها أو الماس أو رقائق الحاسب الآلي.
- أصول ثابتة صغيرة الحجم أو لم تتحدد ملكيتها.

من الممكن أن تزيد الرقابة الداخلية غير الكافية على الأصول من تعرض هذه الأصول لسوء إستخدام. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يحدث سوء إستخدام بسبب وجود ما يلي:-

- فصل غير كافٍ للواجبات أو الإختبارات المستقلة.
- إشراف غير كافٍ على مصروفات الإدارة العليا، مثل السفر والتعويضات الأخرى.
- إشراف غير كافٍ للإدارة على الموظفين المسئولين عن الأصول، على سبيل المثال إشراف أو متابعة غير كافية على المواقع البعيدة.
- تصنيف غير مناسب للموظفين الذين يقدمون طلبات والذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأصول.
- حفظ غير مناسب للسجلات فيما يتعلق بالأصول.

- نظام تفويض وموافقة على العمليات غير مناسب (على سبيل المثال في الشراء).
- وسائل حماية فعلية غير كافية للنقد أو الإستثمارات أو المخزون أو الأصول الثابتة.
- عدم وجود إجراءات مطابقة كاملة وفي حينها للأصول.
- عدم وجود توثيق مناسب وفي حينه للمعاملات، على سبيل المثال مخصصات للبضائع المرتجعة.
- عدم وجود إجازات إجبارية للموظفين الذين يقومون بأداء مهام رقابة رئيسية.
- فهم غير كافٍ من قبل الإدارة لتقنية المعلومات مما يتيح لموظفي تقنية المعلومات سوء إستخدام الأصول.
- أساليب رقابة غير كافية على الوصول إلى السجلات المؤتمتة Automated Records، بما في ذلك أساليب الرقابة على أنظمة الحاسب الآلي وسجلات الأحداث ومراجعتها.

المواقف/ التبريرات

- إهمال الحاجة إلى متابعة أو تقليل المخاطر المتعلقة بسوء إستخدام الأصول.
- إهمال الرقابة الداخلية على سوء إستخدام الأصول بتجاوز أنظمة الرقابة الحالية أو الفشل في إتخاذ الإجراءات التشخيصية المناسبة حول النواحي الضعف في الرقابة الداخلية.
- سلوك يدل على عدم الرضا عن المنشأة أو طريقة معاملتها للموظفين.
- تغيرات في السلوك أو نمط الحياة قد تدل على سوء إستخدام الأصول.
- التسامح بشأن السرقات من صندوق النثرية.

الملحق ٢

(المرجع: الفقرة أ٤٠)

أمثلة على إجراءات تدقيق ممكنة لتناول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

فيما يلي أمثلة على إجراءات التدقيق الممكنة لتناول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال والناجمة عن إعداد التقارير المالية الإحتيالية وسوء إستخدام الأصول. وبالرغم من أن هذه الإجراءات تغطي مجموعة واسعة من المواقف، إلا أنها مجرد أمثلة فقط، وتبعاً لذلك فإنها قد لا تكون الأنسب أو أنها ضرورية في كل حالة. كذلك لا يقصد من ترتيب الإجراءات المقدمة أن تعكس أهميتها النسبية.

الإعتبارات عند مستوى الإثبات

تختلف الإستجابات المحددة لتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال حسب أنواع أو مجموعات عوامل مخاطرة الإحتيال أو الحالات المحددة، وكذلك حسب أرصدة الحسابات وفئات المعاملات والإفصاحات والتأكيدات التي قد تؤثر عليها.

وفيما يلي أمثلة محددة على الإستجابات:-

- زيارة المواقع أو إجراء إختبارات معينة بشكل مفاجئ أو دون الإعلان عنها. على سبيل المثال مراقبة المخزون في المواقع التي لم يعلن عن حضور المدقق إليها في السابق أو إحصاء النقد في تاريخ معين وبشكل مفاجئ.
- طلب إجراءات جرد للمخزون في نهاية فترة إعداد التقارير أو في تاريخ أقرب إلى نهاية الفترة، وذلك لتقليل مخاطرة التلاعب بالأرصدة في الفترة بين تاريخ إكمال الجرد ونهاية فترة إعداد التقرير.
- تعديل أسلوب التدقيق في السنة الحالية. على سبيل المثال الإتصال شفوياً بكبار العملاء والمزودين بالإضافة إلى إرسال طلبات تثبيت خطية لطرف معين ضمن المنظمة أو طلب معلومات إضافية ومختلفة.
- إجراء مراجعة مفصلة لقيود تعديل حسابات المنشأة في الربع الأخير أو لنهاية السنة، والتحقق من أي من هذه القيود التي تبدو بأنها غير عادية من ناحية طبيعتها أو مبلغها.
- بالنسبة للمعاملات الهامة وغير العادية، خاصة تلك التي تحدث في نهاية السنة أو بالقرب منها، بحث إمكانية قيام الأطراف ذات العلاقة ومصادر الموارد المالية بدعم العمليات.
- أداء إجراءات تحليلية جوهرية بإستخدام بيانات منفصلة، كالقيام مثلاً بمقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات حسب الموقع أو خط العمل أو الشهر مع توقعات المدقق.

- إجراء مقابلات مع الموظفين المشاركين في النواحي التي تم فيها تحديد مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال، وذلك لمعرفة رأيهم بشأن هذه المخاطر وما إذا كانت أنظمة الرقابة تتناولها أو كيف تقوم بذلك.
- عندما يقوم مدققون مستقلون آخرون بتدقيق البيانات المالية لواحدة أو أكثر من الشركات التابعة أو الأقسام أو الفروع، فإنه يجب مناقشتهم بشأن نطاق العمل اللازم أداؤه لضمان تناول المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال الناتجة عن معاملات وأنشطة بين هذه الوحدات بالشكل المناسب.
- إذا أصبح عمل الخبير مهما بشكل خاص فيما يتعلق ببند بيان مالي تكون فيه المخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عالية، فإنه يجب اتخاذ إجراءات إضافية متعلقة ببعض أو جميع افتراضات الخبير أو أساليبه أو نتائجه لتحديد أن هذه النتائج معقولة، أو تعيين خبير آخر لهذا الهدف.
- تنفيذ إجراءات تدقيقية لتحليل حسابات افتتاحية مختارة في الميزانية العمومية لبيانات مالية دققت سابقاً لتقييم كيف تم حل بعض المواضيع المعينة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية والأحكام الشخصية، وعلى سبيل المثال مخصص لمرتجعات المبيعات.
- إتخاذ إجراءات بشأن الحسابات أو مطابقات أخرى أعدتها المنشأة، بما في ذلك دراسة المطابقات التي أجريت في فترات انتقالية.
- إتباع أساليب عمل بمساعدة الحاسوب مثل إستخراج البيانات لإختبارها بهدف تحديد الحالات الشاذة في مجموعة بيانات.
- إختبار صحة السجلات والمعاملات الناتجة من الحاسوب.
- السعي للحصول على أدلة تدقيق إضافية من مصادر خارج المنشأة التي يتم تدقيقها.

الإستجابات المحددة– الأخطاء الناتجة عن التقارير المالية الإحتيالية

فيما يلي أمثلة على الإستجابات على تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الإحتيالية:–

الإعتراف بالإيرادات

- تنفيذ إجراءات تحليلية جوهرية تتعلق بالإيرادات بإستخدام بيانات غير مجمعة، وعلى سبيل المثال مقارنة الإيرادات المبلّغ عنها حسب الشهر وحسب خط المنتج أو قطاع العمل أثناء فترة إعداد التقارير الحالية مع الفترات السابقة المماثلة. وقد تكون أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي مفيدة في تحديد علاقات الإيرادات أو المعاملات غير العادية أو غير المتوقعة.
- التأكيد لدى العملاء على شروط عقود معينة مناسبة وعدم وجود إتفاقيات جانبية، لأن المحاسبة المناسبة كثيراً ما تتأثر بمثل هذه الشروط أو الإتفاقيات، وكثيرا ما يكون أساس الحسم أو الفترة

التي تنتمي لها موثقة بشكل ضعيف. وعلى سبيل المثال، فإنه عادة ما تكون مقاييس القبول وشروط التسليم والدفع وعدم وجود إلتزامات مستمرة مستقبلية على البائعين وحق إعادة المنتج ومبالغ إعادة البيع المضمونة ومخصصات الإلغاء أو التعويض مناسبة في هذه الظروف.

- الإستفسار من موظفي المبيعات والتسويق في المنشأة أو من المستشار القانوني في المنشأة عن مبيعات أو شحنات قرب نهاية الفترة وعن معرفتهم بأية أحكام أو شروط غير عادية مرتبطة بهذه المعاملات.
- الوجود الفعلي في موقع واحد أو أكثر في نهاية الفترة لمراقبة البضائع التي يتم شحنها أو تجهيزها للشحن (أو بضائع معادة تنتظر التنفيذ) وأداء إجراءات أخرى مناسبة للمبيعات أو قطع المخزون Inventory Cutoff.
- بالنسبة للحالات التي يتم من أجلها مباشرة ومعالجة وتسجيل المعاملات إلكترونياً إجراء إختبار لأنظمة الرقابة لتحديد ما إذا كانت توفر التأكيد بأن معاملات الإيرادات مسجلة قد حدثت وأنها مسجلة بالشكل المناسب.

كميات المخزون

- فحص سجلات المخزون السلعي للمنشأة لتحديد مواقع أو بنود تتطلب اهتماما خاصاً أثناء الجرد الفعلي للمخزون أو بعده.
- مراقبة جرد المخزون في مواقع معينة على أساس غير معلن أو إجراء جرد للمخزون في جميع المواقع في نفس التاريخ.
- إجراء جرد للمخزون في نهاية فترة إعداد التقارير أو بالقرب منها لتقليل مخاطرة التلاعب غير المناسب أثناء الفترة بين الجرد ونهاية فترة إعداد التقارير.
- أداء إجراءات إضافية أثناء مراقبة الجرد، على سبيل المثال إجراء فحص بشكل أقوى لمحتوى بنود مغلقة في صناديق وأسلوب تكديس البضائع (على سبيل المثال مربعات مجوفة) أو عليها بطاقات، والجودة (أي النقاوة أو الصنف أو التركيز) للمواد السائلة مثل العطور أو المواد الكيماوية الخاصة، والإستعانة بعمل خبير قد يساعد في هذا المجال.
- مقارنة كميات الفترة الحالية مع الفترات السابقة حسب فئة أو صنف المخزون أو الموقع أو حسب مقاييس أخرى لمقارنة الكميات التي يتم جردها مع سجلات دائمة.
- إستخدام أساليب تدقيق بمساعدة الحاسب الآلي لإجراء مزيد من الجرد الفعلي للمخزون– على سبيل المثال التصنيف حسب رقم البطاقة لإختيار أنظمة رقابة البطاقة أو حسب البند لإختبار الرقم التسلسلي لإختبار إمكانية حذف البند أو حدوث ازدواجية فيه.

تقديرات الإدارة

- إستخدام خبير لوضع تقديرات مستقلة للمقارنة مع تقديرات الإدارة.
- التوسع في الإستفسارات إلى أفراد خارج الإدارة ودائرة المحاسبة لدعم قدرة الإدارة ونيتها لتنفيذ خطط مناسبة لتطوير التقديرات.

الإستجابات المحددة – الأخطاء الناتجة عن سوء إستخدام الأصول

إن الظروف المختلفة تؤدي بالضرورة إلى إستجابات مختلفة. وعادة ما يتم توجيه إستجابة التدقيق لمخاطرة مقيّمة لخطأ جوهري بسبب الإحتيال يتعلق بسوء إستخدام الأصول نحو أرصدة حسابات وفئات معاملات معينة. ورغم أن بعض استجابات التدقيق الموضحة في الفئتين المبينتين أعلاه تنطبق في مثل هذه الحالات، فإنه يجب ربط نطاق العمل بالمعلومات المحددة حول مخاطرة سوء الإستخدام التي تم تحديدها.

وفيما يلي أمثلة على الإستجابات لتقييم المدقق لمخاطرة الأخطاء الجوهرية بسبب سوء إستخدام الأصول:-

- جرد النقدية أو الأوراق المالية في نهاية السنة أو بالقرب منها.
- المطابقة المباشرة للحسابات مع العملاء (بما في ذلك الإشعارات الدائنة والمبيعات المرتجعة، وكذلك التواريخ التي تمت فيها المبيعات) للفترة التي يتم تدقيقها.
- تحليل مرتجعات الحسابات المشطوبة.
- تحليل العجز في المخزون السلعي حسب المواقع أو نوع المنتج.
- مقارنة نسب المخزون السلعي الرئيسية مع معايير القطاع Industry Norm.
- مراجعة المستندات المدعمة للتخفيضات في السجلات الدائمة للمخزون السلعي.
- إجراء مطابقة على الحاسب الآلي بين قائمة البائع مع قائمة للموظفين لتحديد التطابق للعناوين أو أرقام الهواتف.
- إجراء بحث على الحاسب الآلي لسجلات الرواتب لتحديد العناوين المزدوجة أو أرقام هويات الموظفين أو أعضاء السلطة الضريبية أو الحسابات المصرفية.
- مراجعة ملفات الموظفين لتحديد الملفات التي تحتوي على أدلة قليلة أو لا تحتوي على أدلة على النشاط، على سبيل المثال عدم وجود تقييمات للأداء.
- مراجعة الخصم على المبيعات والمبيعات المرتجعة للأنماط أو الإتجاهات غير العادية.
- تأكيد الشروط المحددة للعقود مع أطراف أخرى.
- الحصول على أدلة على أن العقود تنفذ حسب شروطها.
- مراجعة مدى ملائمة المصروفات الكبيرة وغير العادية.
- مراجعة التفويض والقيمة المسجلة لقروض الإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة.
- مراجعة مستوى وملائمة تقارير المصروفات المقدمة من الإدارة العليا.

الملحق ٣

(المرجع: الفقرة أ٤٩)

أمثلة على الحالات التي تدل على إمكانية الإحتيال

فيما يلي أمثلة على الحالات التي قد تدل على إمكانية احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية ناجمة عن الإحتيال.

الإختلافات في السجلات المحاسبية، بما في ذلك ما يلي:-

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة بشكل غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو التصنيف أو سياسة المنشأة.
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.
- تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية.
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.
- تلميحات أو شكاوى إلى المدقق بشأن إحتيال مدعى به.

الأدلة المتعارضة أو الناقصة، بما في ذلك ما يلي:-

- مستندات ناقصة.
- مستندات يبدو أنه قد تم إجراء تغيير بها.
- عدم توفر مستندات عدا عن المستندات المصورة أو المرسلة إلكترونياً عندما يتوقع وجود مستندات بالشكل الأصلي.
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.
- تغييرات غير عادية في الميزانية العمومية أو تغييرات في الإتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها، على سبيل المثال الذمم المدينة تنمو بشكل أسرع من الإيرادات.
- استجابات غير متسقة أو غامضة أو غير مقنعة من الإدارة أو الموظفين ناجمة من الإستفسارات أو الإجراءات التحليلية.
- إختلافات غير عادية بين سجلات المنشأة وردود المصادقات.
- أعداد كبيرة من القيود الدائنة وتعديلات أخرى في سجلات حسابات الذمم المدينة.
- فروقات غير مفسرة أو مفسرة بشكل غير مناسب بين دفتر الأستاذ المساعد للذمم المدينة وحساب المراقبة، أو بين بيانات العميل ودفتر الأستاذ المساعد لحسابات الذمم المدينة.
- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المنشأة مع الكشف البنكي.

- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.
- أدلة إلكترونية غير متوفرة أو ناقصة غير متفقة مع ممارسات أو سياسات المنشأة الخاصة بالاحتفاظ بالسجلات.
- عدد استجابات للمصادقات أقل مما هو متوقع أو عدد استجابات أكبر مما هو متوقع.
- عدم القدرة على تقديم أدلة على إختبار تطور الأنظمة الرئيسية والتغير في البرامج وأنشطة التنفيذ للتغيرات والتطورات في نظام السنة الحالية.

علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة، بما في ذلك ما يلي:-

- منع الوصول إلى السجلات أو المرافق أو موظفين معينين أو العملاء أو البائعين أو الآخرين الذين يمكن طلب الأدلة منهم.
- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.
- شكاوى من قبل الإدارة بشأن إجراءات التدقيق أو تهديد الإدارة لأعضاء فريق العملية، خاصة فيما يتعلق بتقييم المدقق الناقد لأدلة التدقيق أو لحل الإختلافات المحتملة مع الإدارة.
- تأخيرات غير عادية من قبل المنشأة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- عدم الرغبة في تسهيل وصول المدقق إلى الملفات الإلكترونية من أجل فحصها من خلال إستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي.
- منع الوصول إلى الموظفين الرئيسين ومرافق عمليات تقنية المعلومات، بما في ذلك موظفي الأمن والعمليات وتطوير الأنظمة.
- عدم الرغبة في إضافة أو تعديل الإفصاحات في البيانات المالية لجعلها أكثر إكتمالاً وقابلية للفهم.
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

أمور أخرى

- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالإجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالحوكمة.
- السياسات المحاسبية التي تبدو أنها تختلف عن معايير الصناعة.
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغيرات في الظروف.
- تسامح لإنتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمنشأة.